

## الجمعية العامة

### الدورة الرابعة والخمسون



## الجلسة العامة ٣٦

الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

(ناميبيا)

السيد غوري راب

الرئيس:

المفتوحة والاحاطات الإعلامية المفتوحة، باشتراك غير الأعضاء في المجلس. وفي الوقت نفسه، هناك لدى المجلس رغبة أشد في خوض مناقشات مواضيعية أعم تزيد من قدرة مجلس الأمن على التصدي للتحديات الحالية التي يواجهها السلم والأمن. وهذه المناقشات تشمل بنودا تتعلق، في جملة أمور، بحماية المدنيين أثناء الصراع المسلح وحماية المساعدات الإنسانية المقدمة الى اللاجئين وغيرهم في حالات الصراع. وغني عن القول أن زيادة الشفافية في أعمال المجلس تعزز مصداقيته في أعين أعضاء الأمم المتحدة عموما.

وقد جرت مناقشات جدية، في المجلس وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله، بشأن الحاجة الى زيادة تحسين فاعلية أعمال المجلس. ويتمثل جوهر هذه المناقشات في أهمية تعزيز عملية التشاور بين المجلس والدول التي تمسها بشكل مباشر قضايا مطروحة على المجلس، فضلا عن التشاور مع الأطراف المعنية الأخرى. ومن الواضح أن تعزيز المشاورات يخدم غرضين هامين، هما: تلقي المعلومات والمدخلات الحيوية من الأطراف المعنية، فضلا عن طرح آراء المجلس ومواقفه على هذه الأطراف. ومن شأن هذه التفاعلات والمبادلات أن تسهم بالتأكيد في تحسين عملية صنع القرار في المجلس.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جياناما (تايلاند).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/54/2)

السيد خسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير سيرغي لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، على عرضه الموجز المتوازن لتقرير مجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة عن هذه السنة. ويعتقد وفدي أن نظر الجمعية في هذا التقرير سيتيح فرصة لأعضاء المنظمة ككل لكي يدرسوا ويقيموا التطورات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، فضلا عن أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويرحب وفدي بالتطورات الايجابية المستجدة في أعمال المجلس، مما يعبر عن شفافيته المتزايدة. وهي تشمل عمليات الاحاطات الإعلامية المنتظمة، واليومية أحيانا، التي قدمتها رئاسة المجلس، وشهدا عدد متزايد من غير أعضاء المجلس، وزيادة وتيرة عقد المناقشات

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونعتقد أن هذه كلها اقتراحات بناءة تحقق الانفتاح لعملية مشاورات المجلس. واعتمادها يعني قطع شوط طويل على الطريق نحو زيادة شفافية المجلس وتيسير إمكانية وصول المزيد من أعضاء الأمم المتحدة إليه، بل وأيضا لتحسين عملية صنع القرار في المجلس وهو يجاهد لحل مسائل السلم والأمن الدوليين ذات الطبيعة المعقدة والعسيرة.

ويساور وفدي، شأنه شأن أعضاء آخرين في الأمم المتحدة، القلق إزاء شلل المجلس فيما يختص ببعض المسائل الهامة. ففي مثل هذه الحالات، يفقد المجلس مصداقيته وفعاليته، الأمر الذي يخلف آثارا خطيرة على صون السلم والأمن الدوليين. وهذه أيضا مسألة تقلق الأمين العام، الذي ألمح إليها، في ملاحظاته عند افتتاح الدورة الجارية للجمعية العامة، في سياق مفهوم التدخل الإنساني، وهو مفهوم هام ولكنه مشير للجدل، وتسبب في ردود فعل مختلفة من الدول الأعضاء وسيكون بالتأكيد موضوعا لمناقشات لاحقة تشهدها الأسابيع والشهور المقبلة. وقد أدلينا ببعض الملاحظات الأولية بشأن هذا المفهوم، الذي سنتناوله بمزيد من التعمق في الوقت المناسب.

ولا يمكن إنكار أن جل المآزق الذي يواجهه المجلس والشلل الذي يعاني منه يتعلق بجانب واحد من جوانب عملية صنع القرار: ألا وهو استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، وهو ذلك السلاح الماضي في يد الأعضاء الدائمين. وكان هو السبب الأساسي في عدم قدرة المجلس على العمل في مواجهة الإبادة الجماعية في رواندا ومأساة كوسوفو، التي أدت إلى استخدام القوة بدون إذن من المجلس. ومن الواضح أن موضوع حق النقض يجب أن يعالجه بجدية أعضاء المنظمة، بمن فيهم الأعضاء الدائمون أنفسهم، وأن توجد وسائل لتقييده أو على الأقل للتصرف فيه بطريقة أفضل، إذا كان للمجلس أن يعمل بفعالية ليتجنب في المستقبل حالات مثل حالتي رواندا وكوسوفو.

وإن إثارة الحقوق الواردة في الميثاق وحدها دفاعا عن حق النقض لا تساعد على حل المشكلة، لأن الميثاق لا يتضمن الحقوق فحسب، وإنما الواجبات والمسؤوليات أيضا. ويبقى الأمل في أن توجد طريقة مبتكرة على نحو ما للتصرف في حق النقض في سياق عصرنا وأن

ويؤمن وفدي، ومعه معظم أعضاء المجلس المنتخبين إن لم يكن جميعهم إيمانا شديدا بحاجة المجلس إلى الحصول على معلومات مباشرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك إشراكها مباشرة في مناقشات المجلس. ويؤيد وفدي الجهود الرامية إلى فتح باب الاشتراك في مشاورات المجلس غير الرسمية، التي يجري فيها الكثير من أعمال المجلس، أمام ممثلي الدول المعنية غير الأعضاء في المجلس. ومن شأن وجود الوزراء وغيرهم من كبار ممثلي الأطراف المعنية في المشاورات غير الرسمية، مقارنة بجو أقل اتساقا بالطابع غير الرسمي توفره "صيغة آريا"، أن يثري عملية التشاور وصنع القرار في المجلس. وبينما ينبغي ألا تحل اجتماعات التشاور غير الرسمي التي تضم أعضاء المجلس والأطراف المعنية من غير أعضائه محل آلية التشاور الثنائي بين الدول وأعضاء المجلس، فمن شأنها أن تفتح قناة مباشرة من الاتصال والحوار بشأن المسائل الهامة التي ينظر فيها المجلس.

وفيما يختص بـ "صيغة آريا"، يود وفدي أن تستعمل هذه الآلية ذات الطابع البراغماتي والمفيد، وفقا لمفهومها الأصلي، وبوجه خاص لتيسير تبادل الآراء بصورة غير رسمية بين أعضاء المجلس والأفراد أو المنظمات أو المؤسسات بشأن المسائل التي ينظر فيها المجلس. وقد أوضح الممثل الدائم لفرنزويلا، في رسالتيه الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن المؤرختين ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩، دواعي وأغراض "صيغة آريا" التي سميت باسم أحد أسلافه وقال إن المراد بها الحصول

"على تقييمات مباشرة من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الذين يستطيعون ... أن يسهموا في تحسين فهم طبيعة الحالة قيد الدراسة". (A/53/865)

وهذا يبين بوضوح أن الصيغة لا يراد بها استقبال ممثلي الدول ذات السيادة والعضوية الكاملة في المنظمة في غرفة اجتماع خارج قاعة المجلس.

وبالإضافة إلى تأييد وفدي لزيادة انفتاح عملية مشاورات المجلس غير الرسمية، فإنه يؤيد زيادة وتيرة استغلال آلية ما يسمى "الجلسات الخاصة" للمجلس، حيث يجتمع في جلسات رسمية مغلقة في قاعة لتبادل الآراء مع ممثلي الدول المعنية.

مساهما بقوات، يسعدنا التفاعل المتزايد والمنتظم مع المجلس بشأن بعثات حفظ السلام التي نشارك فيها. وهذا يساهم في تحقيق مستوى أفضل من التنسيق وصنع القرار فيما يتعلق بنشر الأفراد وما يتصل بذلك من أمور. ومن الأمور التي ظلت تشكل شائلا لبضع سنوات، بالطبع، موضوع تأخير دفع تكاليف عمليات حفظ السلام. وما لم يطرأ تحسن على الحالة في المستقبل القريب، فإنه قطعاً سيؤثر على قدرة البلدان النامية على الإسهام بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستقبلاً وعلى رغبتها في ذلك.

وبنفس القدر من الأهمية ينبغي أن تنشأ بعثات حفظ السلام على وجه السرعة استجابة للآزمات، بعد إنشاء المجلس لولاياتها على النحو الملائم. وفي هذا الصدد، من بواعث القلق أن المداولات في المجلس تصاب أحياناً بالإحباط من جراء اتباع نهج ضيقة وقصيرة النظر فيما يتعلق بالميزانية. وهذا يضعف بصورة غير مقصودة سلطة المجلس في أغلب الأحيان أيضاً سلطة الأمين العام في مجال تخطيط وتنفيذ مثل هذه البعثات. وهو أمر يبعث برسالة خاطئة تتمثل في الإيجاد بالافتقار إلى توفر الاهتمام الفعلي للمجلس بالأطراف المتضررة، ويعرض المجلس بخطر أنه أصبح انتقائياً في استجاباته لمختلف حالات الصراع. وإذا ينظر المجلس في عدد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا، فمن المهم معالجة هذه القضية لتبديد هذا التصور.

إن الدور المركزي والحاسم لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين قد نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بوضوح تام. ومع ذلك، فإن الدعم الثابت من المجتمع الدولي، في تنفيذ عمل المجلس، مسألة أساسية لكفالة شرعية قراراته في نظر العضوية الأوسع للمنظمة التي لا تطلع على مداولات المجلس. ولذا فإن وفدي يشي بحرارة على هذا التقرير، لأنه يساهم في زيادة التفهم لعمل المجلس ودعمه. وهو أيضاً يوفر فرصة للحصول على معلومات حيوية من الدول الأعضاء. وبما أن تحسين أساليب عمل المجلس عملية مستمرة، فإن وفدي يتطلع إلى تحسين التقارير المقدمة عن عمل المجلس إلى الجمعية العامة، بما في ذلك، متى أمكن، تقديم تقارير خاصة، حسبما ينص عليه الميثاق.

وختاماً، يود وفدي أن يتوجه بأحر التهاني إلى الأعضاء الجدد الخمسة غير الدائمين الذين انتخبوا في

تجد دعماً من الأعضاء الدائمين، وذلك خدمة لمصالحهم بطريقة واعية وخدمة لمصالح المجتمع الدولي بأكمله. وفي وجه التحديات المعقدة العديدة المنتظرة، ينبغي لموضوع فعالية المجلس أن يعالج باعتباره أمراً عاجلاً إذا أردنا تضايفي حدوث أزمة ذات أبعاد تستعصي إدارتها في المجلس.

ومن الموضوعات الأخرى التي تثير قلق وفدي موضوع استخدام الجزاءات. فعلى الرغم من أن الجزاءات تمثل أداة للقسر نص عليها الميثاق، كتدبير يلجأ إليه في آخر الأمر عندما تفشل كل الوسائل السلمية، فإنها ينبغي ألا تفرض إلا بعد إجراء تحليل دقيق لآثارها المحتملة. وذلك لضمان ألا يقع التأثير المطلوب من الجزاءات المزمع فرضها إلا على الهدف أو الأهداف المحددة لها، وليس على عموم السكان. ووفدي يدعم المناقشات الجارية حالياً في المجلس للنظر في إيجاد سبل ووسائل لتنفيذ وإدارة أنظمة الجزاءات الراهنة على نحو فعال، وهي ستكون أيضاً مبادئ توجيهية مفيدة لأنظمة الجزاءات التي قد يقرر المجلس فرضها في المستقبل، لدى الضرورة المطلقة.

ووفدي يساوره القلق على وجه الخصوص من الآثار المنهكة الناتجة عن الجزاءات الشاملة، مثل تلك المفروضة على العراق، والتي تترتب عليها نتائج خطيرة لعامة الشعب في العراق. وقد أعلننا في عدة مناسبات أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، يتحملان مسؤولية كبيرة عن تخفيف معاناة الشعب العراقي، حتى أثناء معالجتهم للقضايا الهامة المتعلقة بالسلم والأمن في المنطقة وغيرها من الموضوعات الأخرى الهامة المتعلقة من حرب الخليج. ونحن نرى أن من المهم والضروري أن تتاح للبلدان المتضررة من الجزاءات فرصة عادلة لإسماع رأيها للمجلس. ونحن نشجع رؤساء لجان الجزاءات على زيارة البلدان المستهدفة لتقييم الحالية ميدانياً. كلما كان ذلك مناسباً. ونحث المجلس أيضاً على رفع الجزاءات رسمياً بأسرع ما يمكن عندما تصبح غير ضرورية أو مطلوبة قانونياً، مثل الحالة في ليبيا والجزائرات، شأنها شأن كل الأسلحة القوية، ينبغي أن تستخدم بمنتهى العناية لتضايفي إلحاق الضرر بأهداف غير مقصودة، الأمر الذي كثيراً ما يحدث للأسف.

وفيما يتعلق بمسألة حفظ السلام، من الواضح أن المنظمة قد انتفعت كثيراً من التجارب والدروس المستفادة من البعثات الماضية. وماليزيا، بصفتها بلداً

عندما يشغل مقعدا بصفته عضوا غير دائم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويأمل وفدي أيضا في أن تصل المناقشات الجارية في الفريق العامل التابع للجمعية العامة والمعني بزيادة عضوية المجلس وتحسين أساليب عمله إلى نتيجة ناجحة بأسرع ما يمكن حتى يعزز الطابع التمثيلي للمجلس.

ودراسة التقرير تكشف عن المكانة البارزة التي تحتلها المشاكل الأفريقية في جدول أعمال المجلس - وخاصة المناقشات المتعلقة بتقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا، فضلا عن عمل المجلس المتصل بالحالة في بلدان أفريقية معينة. ونود أن نشدد على الأهمية التي ينبغي إيلاؤها لتحسين قدرة أفريقيا على حفظ السلام، بالتنسيق بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

والتقرير الأخير لمجلس الأمن يلقي الضوء أيضا على الأهمية المستمرة لعمليات حفظ السلام، التي تقتضي تحسين وصقل قدرات المنظمة على حفظ السلام بصورة مستمرة. وهذا العمل يشمل التنفيذ الكامل لترتيبات الأمم المتحدة بشأن القوات الاحتياطية، التي يتشرف بلدي بالانضمام إليها منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، عندما وضع بعض الموارد في خدمة المنظمة.

وفيما يتعلق بالمسائل العامة غير المتصلة ببلد أو بصراع معين - أي الشؤون الإنسانية، وحماية المدنيين أثناء الصراعات، وحماية الأطفال، والإرهاب الدولي، وهلم جرا - فإن وفدي يود أن يشدد على أهمية مواصلة حوار تفاعلي بين مجلس الأمن والجمعية العامة وأهمية احترام ولايات وحقوق كلا الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى فرض الجزاءات من جانب مجلس الأمن باعتبارها إحدى أدوات صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد على الأهمية التي نوليها لعدد من المعايير المعترف بها بوجه عام في المجتمع الدولي والتي نعتقد أنها ينبغي أن تؤخذ دائما في الاعتبار أثناء فرض الجزاءات: وذلك أنها ينبغي أن تستخدم كملاذ أخير؛ وأن يحدد نطاقها ومدتها؛ وأن يخفف أثرها على السكان المدنيين؛ وأخيرا، ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان الثالثة، وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق.

المجلس. ونحن نتطلع الى العمل معهم في المجلس على نحو وثيق عندما يشغلون مقاعدهم في السنة المقبلة.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): تتناول الجمعية العامة مرة أخرى تقريرا لمجلس الأمن، مقدما وفقا للفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين، والفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة من الميثاق. ونود أن نشكر المجلس ورئيسه على هذا التقرير.

خلال نظرنا في تقرير مجلس الأمن في السنة الماضية، لاحظ وفدي مع الاهتمام التحسينات التي أدخلت عليه وخاصة إدراج المعلومات المتعلقة بعمل هيئاته الفرعية، بما في ذلك لجان الجزاءات، وتقديم معلومات عن وثائق، ولجنة الجزاءات، وأساليب عمل المجلس. وأعرب وفدي أيضا عن تقديره للممارسة الجديدة التي اعتمدها المجلس والمتمثلة في نشره كإضافة للتقرير، ملخصات موجزة عن عمل المجلس، يقدمها الرؤساء السابقون للمجلس. ولو أنها لا تعكس آراء المجلس، فهي على الأقل توفر معلومات إضافية عن عمل المجلس، وخاصة عن الجلسات غير الرسمية والبيانات المقدمة للصحافة. وتتوفر للدول الأعضاء الآن فكرة أوضح نوعا ما عن عمل هذه الهيئة الهامة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من هذه التحسينات التي أدخلت على التقرير فإنه لا يزال في رأينا يفتقر بوجه عام الى الجانب التحليل وتوفر المعلومات، ولا سيما عن المداولات والمشاورات غير الرسمية، وغير المتاحة لأعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء المجلس. ويعتقد بلدي أنه لكي يصبح التقرير أداة فعلية للتفاعل الإيجابي بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة - أي مجلس الأمن والجمعية العامة - ينبغي أن يكون أكثر تحليليا لعمل المجلس بشأن جميع البنود التي هي قيد نظره، حتى يعكس الشفافية المطلوبة.

ويأمل وفدي أن يواصل المجلس نظره في إيجاد سبل لتحسين أساليب عمله وإجراءاته، بما في ذلك تقديم التقارير الخاصة المشار إليها في الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

ويود وفدي أن يرى المزيد من الشفافية في أعمال المجلس، وهو سيعمل في سبيل هذه الغاية في المجلس،

وعلى كل حال فإن مسألة الحصول على المعلومات لا ينبغي أن ينظر إليها من وجهتي النظر الإجرائية أو القانونية فحسب. وكلما توسعت قاعدة مداولات مجلس الأمن - أي مشاركة المزيد من البلدان التي لها قضية عادلة أو مصالح حيوية في أن يستمع إليها في المناقشات - كلما زادت قوة الشرعية الديمقراطية لمقررات وقرارات المجلس في عالم تتزايد فيه الصراعات.

بل وعلى المجلس أن ينظر، بطريقة عملية أكثر، في اتخاذ المزيد من التدابير الشفافة، وأن يتخذ قراراته، متى أمكن، بصيغة أكثر انفتاحاً. والمهم ألا تكون هناك حاجة إلى تغيير أو تعديل مادة من مواد الميثاق. ومجلس الأمن، كما نعلم جميعاً، هو سيد نفسه فيما يتعلق بإجراءاته. وهذا يعني أن هذا الأمر يتوقف في النهاية على الإرادة السياسية.

ولعله يجدر بنا أن نتذكر أن الإصلاح لا يتألف من الأوراق والإحصاءات. ولكن الكتاب المرجعي الذي يشمل إحصاءات ووثائق قد يكون مفيداً فائدة تامة لأسباب فنية. وهو نوع من تقديم مجلس الأمن كشف حساب أمام الجمعية العامة.

ولا يكفي، مع هذا، مجرد تقديم تقرير ضاف كثيف المجهود عن أنشطة المجلس. فهو لم يشر للأسف إلى التحديات التي يواجهها مجلس الأمن، ناهيك عن الصعوبات التي يجدها في التغلب على هذه التحديات.

والأزمات والصراعات في العالم لم تقل، ويصف تقرير الأمين العام لهذه السنة عن أعمال المنظمة، فيما يصف، المسائل والمشاكل الكثيرة المتبقية والتي لم يجد لها مجلس الأمن حتى الآن إجابات وحلولاً مرضية.

وبموجب الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق عهدت الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي.

"رغبة من أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً فعالاً".

واسمحوا لي أن أتساءل: هل مجلس الأمن قادر على أداء هذه المهمة في ضوء تشكيله الحالي وأساليب عمله؟

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يقدم مجلس الأمن تقريره السنوي للمرة الرابعة والخمسين. وهذه الوثيقة الشاملة والمطولة تشهد على الأنشطة المتعددة لمجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض. ويعكس التقرير كمية العمل الهائلة، التي ازدادت مرة أخرى، بالمقارنة مع السنة الماضية. وجميع أعضاء مجلس الأمن يستحقون احترامنا وامتناننا على تحملهم هذا العبء في ممارسة الواجبات الموكلة إليهم من الدول الأعضاء وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويجدر بنا أن نتذكر في هذه المرحلة أن مجلس الأمن، في اضطراره بواجباته، إنما يتصرف بالنيابة عنا جميعاً نحن الدول الأعضاء.

وتشير الإحصاءات إلى أن الميل إلى عقد الاجتماعات وراء الأبواب المغلقة لا يزال مستمراً. فالمشاورات غير الرسمية قد جرت تقريباً بما يعادل ضعف الجلسات المفتوحة. وهذا التطور يستحق في نظرنا الانتباه إليه بعناية. وهناك أسباب مفهومة لحاجة المجلس من وقت إلى آخر لأن يعقد اجتماعاته بصيغة سرية لئلا يتيح إجراء مناقشات جوهرية ومتعمقة. وأود أيضاً أن أنوه على وجه التحديد باستعداد أعضاء المجلس للتعاون وتقديم المعلومات إلى غير الأعضاء فيه.

ولكن هناك تساؤل أساسي عن كيفية إشراك الأطراف المعنية قبل إجراء المشاورات الفعلية وعن كيفية تمكين الأطراف الثالثة ذات المصالح الحيوية من المشاركة في الجلسات غير الرسمية للمجلس. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى العمل الجدير بالثناء للفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وهذه الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس تكمل مداولات المجموعة الثانية الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بإصلاح مجلس الأمن، وهي ينبغي أن تشجع بقوة على الاستمرار.

وهذا يشير تساؤلات نعتزف بأنها صعبة. فعلى سبيل المثال: كيف يمكن إيجاد إجراءات عملية تأخذ في الاعتبار حاجة الأطراف المعنية للحصول على المعلومات، وفي ذات الوقت، الحاجة التي تطرأ أحياناً لدى مجلس الأمن لأن يجري مداولاته في سرية؟ وأي نوع من الإجراءات يمكن أن يكون فيه من المرونة ما يكفي لأن يتاح في حالات فردية ولا يبدو مع ذلك متعسفاً؟

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير سيرغي لافروف، على عرضه الموجز لتقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة. ونحن بصفتنا عضوا منتخبا في المجلس نرى أن يتواصل بذل الجهود لكفالة ألا يكون النظر في التقرير مسألة شكلية فحسب. فهو ينبغي أن يكون أساسا لتعزيز الشفافية والمساءلة من مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ومع عدم إغفال المناقشات الجارية بشأن الإجراءات وأساليب العمل في مجلس الأمن، تدعو البرازيل إلى اعتماد ممارسات تقرب عمل مجلس الأمن من كل أعضاء الأمم المتحدة. وقد تكون زيادة تواتر عقد الجلسات الخاصة طريقا حسنا إلى الأمم. بيد أنه ينبغي مواصلة الأفكار البناءة الأخرى قيد النظر حاليا في الفريق العامل المعني بالإجراءات والوثائق.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المجلس المنتخبين حديثا وهم: أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي. ووفدي متأكد أنهم يرقون إلى تطلعات الأغلبية الكبيرة من الأعضاء الذين انتخبوهم، وأنهم لذلك سيسعون إلى تقديم إسهام كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ومرة أخرى جاء هذا العام مزدحما للغاية بالعمل بالنسبة لمجلس الأمن. وللأسف فهذا ليس داعيا للابتهاج. بل بالعكس إنه علامة بليغة على أن المجتمع الدولي لم يستطع إرساء المجتمع السلمي المستقر العادل المزدهر الذي توخاه الذين صاغوا الميثاق. ولم تأت نهاية الألفية بنهاية للرعب والحروب والإبادة الجماعية. فالقتل الجماعي والتشريد القسري والدمار الواسع النطاق والنهب وسائر أشكال العنف، أمور أصبحت تذكرنا على نحو مؤلم بالجانب المظلم من القرن العشرين.

وخلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩ شهدنا اندلاع أو استمرار أو تردي حالات الصراع في كل قارة تقريبا. وأصبح تحدي المعالجة الناجعة للعواقب الدولية المترتبة على الصراعات الداخلية مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن في كل يوم. وبرزت أزمات جديدة في أفريقيا، بينما الصراعات الطويلة الأجل - كالحرب الأهلية التي دامت ٢٤ عاما في أنغولا - لا تزال قائمة. وتستحق مدة الصراعات في القارة الأفريقية وتعقيداتها اهتماما عاجلا ومستمرا من مجلس الأمن.

ويمثل صراع كوسوفو، بكثير من الطرق، نقطة تحول. ولن أحاول أن أسوق حججا جديدة للقضية المحورية وهي التدخل الإنساني. فالتوتر الموجود بين الدول ذات السيادة والتطبيق العالمي لحقوق الإنسان، عولجا بطريقة متوازنة تماما بإسهام الأمين العام في المناقشة العامة. ولكن لتلافي التدخل من النوع الذي حدث في كوسوفو، مستقبلا، يتعين أن ننفذ أخيرا الإصلاح الكبير لمجلس الأمن الذي طال انتظاره. فيلزم تكييف المجلس مع الحقائق الجديدة. ويجب قبل أي شيء آخر أن يجهز بصورة كافية للتصدي للآزمات والصراعات الجارية اليوم، بطريقة مشروعة، وأن يعمل بحق باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأود الإشارة إلى خطاب وزير الخارجية الألماني، فيشر في هذه الدورة، وإلى الأفكار الهامة للغاية التي حددها في خطابه. فلقد قال عن المجلس:

"يجب أن يعنى الإصلاح بالتوسيع ليشمل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، فضلا عن تعزيز صلاحياته في صنع القرار ...

"وفي مناقشتنا للإصلاح يجب ألا نتجنب مسألة حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون، وهي مسألة ذات أهمية رئيسية بالنسبة لقدرة مجلس الأمن على العمل ...

"وإن إلزام دولة ما بأن توضح للجمعية العامة سبب استخدامها حق النقض ضد مشروع قرار سيزيد من صعوبة استخدامها له، ويحرز بالتالي تقدما كبيرا نحو استخدام حق النقض بصورة أكثر مسؤولية. ولماذا لا تضطلع الجمعية العامة بمسؤولية أكبر في المستقبل أيضا؟" (A/54/PV.8، الصفحة ١٢).

وعلينا أن ندرك أننا بغير إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله سوف نعرض مشروعية المجلس وإجراءاته للتآكل وكذلك في نهاية المطاف منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وما نريده هو إصلاح بعيد الأثر وواضح الرؤيا للأمم المتحدة وللمجلس الأمن التابع لها للتصدي لمشاكل القرن المقبل.

وهايتي مثال آخر جيد على السبل العديدة التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة. وفي إطار تعليقاتنا التي وردت بشأن هذا البند نفسه في السنة الماضية، أشرنا إلى هاييتي باعتبارها البند الوحيد المتبقي في جدول أعمال المجلس الذي تناول أحد البلدان في منطقتنا. ويسرنا أن نكون قادرين اليوم على الاضطلاع بذلك من منظور مختلف. ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨)، فإن مسألة هاييتي كانت موضوع بحث في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية الأخيرة. وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩، يطلب إلى الأمين العام أن يعمل على تطوير استراتيجية طويلة الأجل ووضع برنامج لدعم هاييتي. ويمكن القول إن حالة هاييتي قد مثلت سابقة مفيدة من خلال تركيز إجراءات بناء السلام بعد انتهاء الصراع على القيود الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن في أساس الأزمات السياسية في العالم النامي.

وخلال الفترة التي نحن بصدد ها، شهدنا أيضا عددا من المحاولات لإبعاد مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على السلم والأمن. والأمين العام نفسه، عندما كان يتحدث في لاهاي بمناسبة الذكرى المئوية لانعقاد أول مؤتمر دولي للسلم، أشار إلى ما أسماه باتجاه مؤسف لمجلس الأمن بعدم الاشتراك في الجهود التي تستهدف حفظ السلم والأمن. وتأسف البرازيل لجميع الحالات التي تقرر فيها إجراءات الإنفاذ بصرف النظر عن ترخيص مجلس الأمن. وعندما يحدث ذلك، فإن أسس القانون الدولي نفسها تكون قد اهتزت. والبدائل من الشرعية التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة هو نظام غير مستقر تعلو فيه القوة على الحق.

وعندما ننظر إلى الجانب المشرق من القرن العشرين، نرى دلائل على ازدياد الالتفاف حول مجموعة أساسية من القيم. فالتسامح والديمقراطية، والمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة قيم تكمن في صلب تطلعاتنا إلى نظام عالمي يقوم استقراره على العدالة وليس على القوة. ويتمثل التحدي الآن في تحويلنا هذا الإطار الأخلاقي إلى مؤسسات يمكن أن تتصرف بوصفها الأسس ذاتها التي يقوم عليها المجتمع الدولي. ومرة أخرى، فإن البديل هو إفساح المجال أمام إمكانية صنع الحرب بوصفها القوة الرئيسية التي تشكل الهياكل في المجتمع.

ولا يزال يتعين تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان. وتمثل الحالة في كوسوفو تحديا صعبا للمجتمع الدولي. وتظل منطقة الشرق الأوسط مدعاة للقلق البالغ. فمجلس الأمن لا يزال عاجزا عن التعامل مع مسألة العراق. وتبقى آسيا تواجه شبح التجارب النووية وواجهت في الفترة الأخيرة اندلاع أعمال العنف في تيمور الشرقية. وفي خضم هذه المعمة يهيم أكثر من ٢١ مليون شخص - ممن يعتبرون مثار "قلق" لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - على وجوههم بلا أمل. فمشاكلهم أصبحت جانبا عصبيا وواقعا في زماننا.

وبينما أصبحت الصورة العامة داعية للقلق، استطاع مجلس الأمن التصدي لبعض من هذه المسائل في حدود مسؤولياته. ونحن نود أن نشدد على التطورات الأخيرة: ففي جمهورية أفريقيا الوسطى جرت مؤخرا الانتخابات الرئاسية والتشريعية بأسلوب نزيه ومنظم؛ وفي غينيا - بيساو تجري الاستعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي سيراليون سوف تنشر عملية لحفظ السلام قريبا للمساعدة في توطيد عملية السلام؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تحسنت آفاق السلام بعد اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

ويتأهب مجلس الأمن أيضا للاشتراك في العملية المعقدة لإدارة تحول تيمور الشرقية إلى الاستقلال. وينبغي ألا نبخس أهمية الممارسة الحرة لشعب تيمور الشرقية لحقهم في تقرير المصير. والبرازيل تتابع عن كثب الحالة في تيمور الشرقية التي نشترك معها في اللغة والتراث الثقافي. وسوف تقوم دولة تيمور الشرقية في المستقبل دليلا على آفاق العمل الكثيرة المتاحة للمجتمع الدولي في إطار الميثاق - الريادة التي يمارسها الأمين العام عندما فتحت الظروف السياسية في إندونيسيا أمامه نافذة أمل؛ والمساعدة الكاملة من مجلس الأمن في جميع مراحل العملية؛ واستخدام الأدوات الدبلوماسية المختلفة، وخاصة النهج المبتكر بإرسال بعثة تابعة لمجلس الأمن؛ والإقرار بأن إقامة "تحالف للراغبين" هو أفضل خيار، في تلك الظروف بالذات؛ والولاية التي أولاها مجلس الأمن للقوة المتعددة الجنسيات؛ والانتقال المقترح إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، بالمعنى الكامل للمصطلح، والذي نرجو جميعا أن يتحقق في وقت قريب.

والأساس القانوني لجميع هذه الإجراءات يرد في ميثاق الأمم المتحدة، ولم تستكشف كامل إمكاناته بعد.

الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في تقريره عن أعمال المنظمة بشأن الحالات التي لم يتمكن فيها المجلس من التصرف والاضطلاع بمسؤولياته، مما يولد سابقة لا تؤدي إلا إلى إضعاف الأسس القانونية لنظام الأمن الجماعي، فإننا نود أيضا أن نؤكد على أننا نولي أهمية لإبقاء المجلس هذه الحالات قيد الاستعراض إلى حين تحقيق النتائج المتوقعة واستعادة السلام.

وفيما يتعلق بالشفافية في عمل المجلس، فإن فنزويلا تتابع باهتمام متزايد التحسينات التي أجريت في أساليب عمله. ونؤيد على وجه الخصوص الممارسة المتمثلة في عقد مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والتقارير الشفوية التي يقدمها الرئيس، وعقد جلسات مفتوحة تتعلق بمسائل ذات اهتمام عام. وإننا نشيد خصوصا بمبادرة معالجة حالات الصراع في أفريقيا بصورة مستفيضة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير المعروض علينا.

وثمة مسألة ذات أهمية خاصة نود أن نراها تحظى بالمزيد من المناقشة ألا وهي الشفافية في عمل وتقارير الأجهزة الفرعية، وبخاصة لجان الجزاءات. وإننا لعلنا ثقة بأنه يمكن إجراء تحسينات في هذا الصدد بغية التوصل إلى تقييم موضوعي لنطاق الآثار المترتبة على أنظمة الجزاءات القائمة.

وأخيرا، نود أن نؤكد من جديد على أهمية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح وتوسيع مجلس الأمن والتابع للجمعية العامة. وإننا نناشد المجلس أن يواصل بذل جهوده لتحسين الشفافية في عمله وأساليب عمله، بما في ذلك إجراء تحسينات تتصل بتقديم تقريره إلى الجمعية العامة.

السيد لي هيوغ كول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بما أن مجلس الأمن يواجه باستمرار تحديات جديدة متزايدة، وبما أن الدورة الحالية هي الدورة الأخيرة التي تعقد في القرن العشرين. فإننا نعتقد أنه من المناسب جدا اختتام فرصة مناقشة البند المعروض علينا الآن لإجراء استعراض شامل، وفي ضوء ميثاق الأمم المتحدة، لجميع جوانب الأنشطة التي اضطلع بها مجلس الأمن أثناء فترة نصف القرن المنصرم.

واسمحوا لي الآن أن أتقدم ببعض الآراء عن تقرير مجلس الأمن.

السيد موناغاس - ليسير (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر السفير سيرغي لافروف على تقديمه لتقرير مجلس الأمن عن الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩ بصفته رئيسا للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

تتابع فنزويلا بأقصى قدر من الاهتمام تطور العمل المضموني في مجلس الأمن في مجال ممارسته لمسؤولياته، بالإضافة إلى تطور عمله من ناحية إجراءاته وشفافية أنشطته.

وفيما يتعلق بعمله المضموني، تؤكد فنزويلا تأييدها لمجلس الأمن باعتباره الهيئة المنوط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويسرنا أن نلاحظ العمل الهام الذي تم إنجازه خلال السنة قيد النظر مما أتاح للمنظمة أن ترصد بصورة متسقة العديد من حالات الصراع وأن تستخدم قدراتها على وقاية وحفظ السلم وبناء السلم.

وهذه الأنشطة عندما ينظر إليها من وجهة نظر عدد عمليات حفظ السلام وتعهدها، تؤكد أيضا على سلامة إجراء مزيد من المناقشات المتعلقة بتوسيع المجلس وإصلاحه. وبنفس الطريقة التي تتزايد فيها وتيرة إصدار المجلس للبيانات والقرارات ذات الطابع الملزم، فإننا نرى حاجة متزايدة لكي يعزز المجلس شرعيته من وخلال وجود الدول الأعضاء فيه يتماشى مع الوقائع الجديدة للمنظمة.

ونشير أيضا مع التقدير إلى زيادة اهتمام المجلس بالمسائل المتصلة بالصراعات المسلحة التي تتطلب خطورتها إيلاء اهتمام من المجتمع الدولي. وتتضمن هذه المسائل الأطفال في الصراعات المسلحة، وحماية أولئك الذين يقدمون المساعدة إلى اللاجئين، والمدنيين في الصراع المسلح والتهديد الذي تشكله الأعمال الإرهابية. والأمم المتحدة مطالبة بتطبيق التدابير الوقائية المتصلة بهذه المسائل. ومساهمة المجلس يمكن بل ويجب أن تلقى دعم الجمعية العامة في البحث عن حلول عامة وثابتة لهذه المشاكل.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام نفسها، تؤيد فنزويلا الاتجاه الذي برز في السنة الماضية نحو إقامة تعاون أكبر مع المنظمات الإقليمية بما يتفق والفصل الثامن من الميثاق. وكما أنه لا يسعنا سوى أن نشاطر



الجلسات الرسمية لمجلس الأمن، وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة، حتى يتسنى الإعراب عن آرائها على النحو الواجب في عملية مداولات مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أتطرق إلى بعض التحديات التي تواجه مجلس الأمن على أعتاب الألفية الجديدة.

رغم مرور أكثر من نصف قرن على بدء مجلس الأمن أعماله في مجال صون السلم والأمن الدوليين، من المؤسف أن المجلس لا يزال يتخذ إجراءات لا تتقيد بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتخالف ولايته.

وفي عام ١٩٥٠، في السنوات الأولى بعد إنشاء الأمم المتحدة، ساد نوع من الاعتباطية أدى، في جلسات لمجلس الأمن لم يمثل فيها جميع الأعضاء الدائمين، إلى اتخاذ قرارات تأذن باستخدام القوة. والآثار المتبقية من تلك الأعمال لا تزال تستعمل لاستغلال الأمم المتحدة.

ومؤخرا جدا، مع ختام القرن العشرين، شهد العالم أعمالا اعتباطية أخرى، مثل استخدام القوة العسكرية ضد دول ذات سيادة بدون ولاية واضحة من مجلس الأمن، أو حتى بتجاوز الأمم المتحدة.

إن تجاوز الأمم المتحدة في استخدام القوة يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعترف به عموما، حيث أن ذلك يماثل التخلي عن الالتزام بوضع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن والالتزام باحترام الحقوق السيادية للدول الأعضاء.

وإذا لم يتم التقيد بمبدأ احترام السيادة في العلاقات بين البلدان، ستقع مواجهات لا محالة بين الدول الساعية إلى الدفاع عن سيادتها والقوى التي تسعى إلى انتهاك سيادة الدول الأخرى، ونتيجة لذلك، لن يصبح هذا العالم مستقرا أبدا.

وحتى تسهم الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفي بناء عالم السلام الذي تتطلع إليه البشرية، ينبغي أولا التقيد على نحو صارم بمبادئ احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة المتبادلة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا بالتأكيد نحيط علما ببعض التحسينات التي أجريت في شكل التقرير، ومنها، في جملة أمور، إدراج توصيفات موجزة لكل جلسة مشاورات غير رسمية أجراها المجلس بكامل هيئته والتقييمات الشهرية لعمل مجلس الأمن التي يضطلع بها الرؤساء السابقون، وفقا للتدابير التي وافق عليها المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونشير على وجه الخصوص إلى أن استمرار إدراج تقييمات شهرية في شكل إضافة ملحققة بالتقرير، وبالرغم من أنها محدودة في محتواها، قد أسهم في تحسين نوعية التقرير وساعد بالتالي الدول الأعضاء على أن تفهم فورا أنشطة المجلس أثناء الفترة قيد الاستعراض.

وبالرغم من هذه التحسينات، يؤسفنا أن نقول إن التقرير ما زال إجرائيا في طابعه، فعلى سبيل المثال، هناك نسبة ٨٠ في المائة من أنشطة مجلس الأمن يضطلع بها في مشاورات غير رسمية. ومن ثم، فإن من المنطقي وجوب أن يتضمن التقرير معلومات مفصلة وتحليلية عن المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته.

إلا أن وصف هذا التقرير للمشاورات غير الرسمية يتمثل في فقرة أو فقرتين فحسب بشأن مواعيد ومداولات تلك المشاورات. وليست هناك معلومات عن عملية المداولات، بما في ذلك آراء أعضاء مجلس الأمن بشأن مسائل محددة نوقشت في المجلس.

وبما أنه لا يوجد تحديد لمفهوم المشاورات غير الرسمية لا في ميثاق الأمم المتحدة ولا في النظام الداخلي المؤقت للمجلس، فإن استمرار تلك العملية لا يمكن اعتباره أمرا عاديا. علاوة على ذلك، فإن استبعاد الأطراف المعنية من المشاورات غير الرسمية وعدم تقديم وصف تفصيلي للمداولات التي تجري في تلك المشاورات أمر يخالف ما تطالب به غالبية الدول الأعضاء لكفالة الشفافية في أنشطة مجلس الأمن.

وكما أوضحت مناقشاتنا حتى الآن، فإن الأولوية الرئيسية في مجال كفالة الشفافية في أنشطة مجلس الأمن تتمثل في أن يناقش المجلس جميع المسائل المضمونة على نحو علني وفي أن يقصر مشاوراته غير الرسمية على مناقشة المسائل ذات الطابع الإجرائي.

إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدعى الأطراف المعنية إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية وأيضا في

وكما يتضح من التقرير، فقد شهد المجلس مرة أخرى سنة نشطة جدا بسبب التغيرات الكبرى التي طرأت في جميع أرجاء العالم والتهديدات المتكررة للسلم والأمن الدوليين. ويمثل التقرير خلاصة الجهود التي بذلها أعضاء المجلس والأمانة العامة، وهو أيضا مرحلة هامة لجعل أعمال المجلس أكثر انفتاحا وشفافية.

ولقد أحرز تقدم في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالحاجة إلى مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن، ونحن نعرب عن تقديرنا للممارسة الراسخة المتمثلة في إتاحة المعلومات لغير الأعضاء في المجلس. ويرحب وفدي بعقد المناقشات المفتوحة بشأن شتى البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس فضلا عن المبادرات التي يتخذها الرؤساء لتنظيم جلسات مفتوحة بشأن مسائل محددة تشغل المجتمع الدولي بأسره.

ويحاول كل رئيس للمجلس، خلال فترة الشهر التي يتولى فيها منصبه، أن ينظم مناقشة مفتوحة بشأن موضوع رئيسي. وهذه بدعة طيبة، ولا يسعنا إلا تأييد هذا الاتجاه بشدة.

وبالتالي، تمكنت الدول الأعضاء من الإعراب عن وجهات نظرها بشأن مسائل هامة مثل التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن بسبب أعمال الإرهاب الدولي؛ وحماية المساعدة الإنسانية للاجئين ولغيرهم المتأثرين بحالات الصراع؛ وصون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة؛ ومسألة الجنود الأطفال؛ ومشكلة المشردين.

ويضع تقرير الأمين العام أيضا الأزمات التي تهز أفريقيا موضعاً بارزاً، فأفريقيا هي القارة التي فيها حالياً صراعات مدرجة على جدول أعمال المجلس أكثر من أية قارة أخرى، بما في ذلك الصراعات الدائرة في أنغولا، وبوروندي، وبين إثيوبيا وإريتريا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، وسيراليون والصومال.

ومنذ إصدار تقرير الأمين العام في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن الصراع في أفريقيا، حظرت انعدام الاستقرار في القارة المجلس، خلال عدة اجتماعات، على النظر في الأزمات التي لا تزال تهز أفريقيا وكذلك النظر في مقترحات الفريق العامل المخصص الذي شكّل للنظر في التوصيات الواردة في ذلك التقرير. وقد قدم ذلك الفريق

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بواسون (موناكو).

إن السيادة هي عصب الحياة لأي بلد. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والمساواة المتبادلة بمثلان مبدأين لا ينبغي أبدا انتهاكهما لأي سبب.

وثانياً، ينبغي لمجلس الأمن ألا يتخذ تدابير قد تنتهك سيادة الدول الأعضاء. وينبغي عدم السماح بانتهاك سيادة الدول الأعضاء والتدخل في شؤونها الداخلية.

وثالثاً، بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن بفعالية، ينبغي إنشاء نظام من شأنه منح الجمعية العامة سلطة المصادقة على قرارات مجلس الأمن التي تتعلق بمسائل حاسمة مثل استخدام القوة والجزاءات الاقتصادية.

وأخيراً، ينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض تنفيذ جميع القرارات المتخذة في الماضي وإزالة ما تبقى من فترة الحرب الباردة باتخاذ خطوات شجاعة لتصحيح القرارات التي تخالف ميثاق الأمم المتحدة ولا تتفق مع الأزمنة المعاصرة.

وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأذكر جميع الحاضرين هنا بأن قوات من الولايات المتحدة يبلغ تعدادها زهاء ٤٠,٠٠٠ جندي مرابطين في كوريا الجنوبية يدعون أنهم قوات تابعة للأمم المتحدة باستغلال علم الأمم المتحدة وخوذاتها.

وفي الختام، يأمل وفدي بأن ينظر على نحو جاد خلال جمعية الألفية، ومؤتمر قمة الألفية للذين سيعقدان السنة المقبلة في المقترحات البناءة التي قدمت فيما يتعلق بأنشطة مجلس الأمن.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بتهنئتي وفدي للسفير لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، الذي عرض علينا، بوصفه رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، التقرير السنوي للمجلس، عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بأعضاء المجلس على جودة التقرير وأهميته وتوازنه، مما يوضح بدقة التزامهم بالسلم والأمن الدوليين، وهو المجال الذي تقع على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عنه.

كثير من الأحيان متأخرة إلى حد أننا نتساءل أحيانا عما إذا كانت الشعوب التي تعاني من حالات الشدة في أفريقيا تعامل على قدم المساواة مع غيرها من الشعوب في أجزاء أخرى من العالم.

وحتى لا يؤدي فشل مجلس الأمن في التصرف، عندما يواجه تلك الحالات، إلى عواقب خطيرة تدمر تدميرا بالغاً مصداقية وسلطة تلك الهيئة المركزية، يجب تحسين الطريقة التي يعمل بها المجلس، وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد وأرحب بتوافق الآراء العريض القائم فعلا فيما يتعلق ببعض القضايا الأساسية، بما في ذلك مشاركة دول غير أعضاء في اجتماعات المجلس، وبرنامج عمل المجلس والإحاطات الإعلامية التي يربتها رئيس المجلس لغير الأعضاء وللدول المساهمة بقوات.

إننا يجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك، ونحول هذه القوة الدافعة إلى تقدم حقيقي وذلك بإرساء الطابع المؤسسي عليها حتى يمكن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في القرن القادم عن طريق مجلس أمن معاد تنشيطه وأكثر فعالية وأكثر شفافية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نوقف الاتجاه الذي يستحق الشجب المتمثل في تهميش مجلس الأمن. فبعض الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ظلت في واقع الأمر تتخذ لبعض الوقت، تدابير قسرية دون إذن من المجلس، أو تتصرف بشكل انفرادي باسم الحق في التدخل على أسس إنسانية. والدعم الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقدمه في اتقاء الصراعات أو في حفظ السلام ينبغي ألا يخلي المجلس من مسؤوليته الكبيرة عن تعزيز السلم والأمن الجماعي.

ولذلك يجب أن نشبط هذا الاتجاه بتأكيد مجالات الاختصاص المحددة في الميثاق وذلك حتى يكون لنا عند مطلع فجر الألفية الجديدة مجلس أمن يتمشى مع عالمنا المتغير، مجلس أمن يحترم سيادة الدول ويكون قادرا على أن يدلل على إبداعه وإصراره على حماية حقوق الإنسان وضمأن السلام في جميع أنحاء العالم.

السيد أونيبيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف، بل والسرور بالنسبة لي أن أنقل أحر التهاني التي وجهها رئيس جمهورية بلادي إلى السيد غورياب، رئيس الجمعية العامة، عندما خاطب الجمعية العامة في الشهر الماضي. إن قيادة السيد غورياب البارزة تبعث

العامل، الذي يرأسه سفير غابون، الذي أقدم إليه تهاني الأخوية، النتائج التي خلص إليها إلى مجلس الأمن، الذي اعتمدها بالإجماع في شكل قرارات وبيانات رئاسية خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وفي تلك القرارات المختلفة، حدد مجلس الأمن المبادئ اللازمة لتأكيد وضمأن السلم وحذب عدة وسائل وآليات مختلفة للعمل بها، مثل حظر الأسلحة، والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بقدرة أفريقيا لحفظ السلام، والأمن في مخيمات اللاجئين، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتعزيز السلم عن طريق جهود المنظمات الإقليمية. ويرحب وفد بلدي بالجهود الجديدة بالثناء التي يبذلها المجلس لاحتواء تلك الصراعات، لأنه بدون سلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية في أفريقيا.

ويجب أن نظل متيقظين وأن نتذكر، كما أكد زعماء أفارقة مرارا من فوق هذه المنصة، أن أفريقيا تحتاج إلى عمل حقيقي يتخذ، وليس إلى مجرد إعلانات وقرارات طنانة. والأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على أفريقيا ستقاس بما يتخذ من عمل إيجابي ملموس.

وفي عدد من الأزمات الأفريقية، أدى تردد مجلس الأمن، وفي كثير من الأحيان فشله في العمل، إلى إحساس الدول الأفريقية بإحباط كبير. وينبغي لمجلس الأمن - حرصا على استتباب السلام وتحقيق التنمية في القارة - أن يؤيد أولا وقبل كل شيء جهود الأفارقة لتعزيز قدرتهم على حفظ السلام، حتى يكون بوسعهم مواجهة حالات الأزمات هذه.

لقد لاحظنا أيضا ميلا شديدا لدى أعضاء المجلس للسماح بتدهور بعض الحالات إلى حد إلحاق خسائر كبيرة في الأرواح وغالبا حدوث كوارث إنسانية واسعة النطاق. والاهتمام الذي قال بعض أعضاء المجلس أنهم سيولونه للمشاكل الأفريقية بعد الدروس المستفادة من كوسوفو وتيمور الشرقية، سيقاس بمدى قدرتهم على استباق الأحداث المؤسفة في أفريقيا واتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية لمواجهتها. ولأعضاء مجلس الأمن ميل شديد أيضا للاستجابة للآزمات بشكل بطيء بينما ينبغي لهم أن يتصرفوا بسرعة وقبل فوات الأوان، عندما يواجهون حالات مأساوية في أفريقيا، بل إننا لاحظنا أن الاستجابات للحالات في أفريقيا، على خلاف ما يحدث في حالات إنسانية مماثلة تحدث خارج القارة، كانت في

ويدلل الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في استعادة السلام في ليبيريا وفي سيراليون على الإسهام الكبير الذي يمكن أن تقدمه منظمة دون أقليمية إلى السلم والأمن الدوليين. ونجاح فريق الرصد التابع للجماعة يؤكد وجود فرص كبيرة لنجاح هذه المبادرات الإقليمية، أينما وجدت، إذا تلقت جهودها الرامية إلى صنع السلام والمحافظة على السلام دعما كافيا وعاجلا من مجلس الأمن. ولكن هذا النجاح يكلف دول المنطقة الفرعية، وبخاصة بلدي، تكلفة ضخمة. وتجربتنا تؤكد من جديد اعتقادنا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد استحدثت آلية فريدة لاتقاء الصراعات، وإدارتها، وحلها.

ومما يدعو إلى الأسف أن هناك تصورا عاما بالافتقار إلى معيار موحد للاستجابة إلى نشوب الصراعات في جميع أنحاء العالم. فمجلس الأمن يتباطأ في الاستجابة إلى نشوب الصراعات في قارتنا، وفي الحالات التي يستجيب فيها في الوقت المناسب، لا يظهر الالتزام الكافي فيما يتعلق بالتدابير والموارد التي يأذن بها لمعالجة هذه المشاكل.

إن السلام كل لا يتجزأ. ولهذا نحث مجلس الأمن على أن يضع الصراعات التي تنشب في أفريقيا على قدم المساواة مع تلك التي تنشب في المناطق الأخرى، لأن عواقب التقاعس عن العمل يمكن أن تكون مفرجة إلى أقصى حد، كما تبين بوضوح في رواندا.

وأحد التحديات الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة ونحن نقرب من الألفية الجديدة إصلاح مجلس الأمن وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليه. وفي هذا الصدد، نكرر ضرورة الإصلاح العاجل للمجلس ولأساليب العمل فيه تعزيزا لشفافيته، وشرعيته، وفعاليته. وترى نيجيريا دائما أن الحالة الراهنة التي لا تحظى فيها أفريقيا، التي تضم ٥٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، بمقعد دائم في مجلس الأمن، حالة غير مقبولة. وفضلا عن ذلك، يجب أن يسفر هذا الإصلاح، ليس عن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة فحسب، بل وعن تدعيم فعالية المجلس أيضا.

ولئن كان صحيحا أن الصراعات في أفريقيا تنتج عن الظروف السياسية والثقافية - الاجتماعية السائدة، فمن الصحيح أيضا أنه طالما أن أفريقيا ليست مندمجة

إشعاعاتها بالفعل خلال مداولات الدورة الرابعة والخمسين، والوفد النيجيري يؤكد تأييده المستمر له.

ونشكر السفير سيرجي لافروف ممثل الاتحاد الروسي - الرئيس الحالي للمجلس - على عرض التقرير صباح اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة للجهد الذي بذلته في إعداد هذا التقرير الشامل.

ويتيح لنا هذا البند من جدول الأعمال الفرصة الكافية للنظر في الأنشطة العديدة التي يضطلع بها مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، أثناء الفترة قيد الاستعراض. ولهذه المناقشة أهمية قصوى لأنها تمثل المداولات الأخيرة حول هذه القضية في القرن الحالي. والواقع أن أنشطة مجلس الأمن تستحق انتباهنا الخاص ونحن على عتبة الألفية الجديدة.

ونود أن نشني على مجلس الأمن لإنجازاته الهامة في مجال حسم الصراعات في مختلف مناطق العالم، وبخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة. وكانت جهود مجلس الأمن هامة بصفة خاصة في أفريقيا بالنسبة لاستغلال ناميبيا، والنجاح في تفكيك الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وإنهاء الصراع في موزامبيق، ودعم جهود صنع السلام في ليبيريا المبدولة من جانب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورغم هذه الإنجازات الهامة، لا تزال هناك مجالات أخرى يحتاج المجلس فيها إلى إبداء قدر أكبر من الالتزام والتصميم في حسم الصراعات التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية، على نحو ما فعل في مناطق أخرى.

وكما يثبت تقرير الأمين العام المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، فإن الأسباب الجوهرية للصراع في أفريقيا متنوعة ومعقدة. ويتبين من حالات الصراع المعاصرة في قارتنا أنها تنشأ نتيجة عوامل متنوعة تتعلق بالفقر والاختلالات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع. وفي ظل هذه الخلفية نرحب بالاجتماعات التي يعقدها مجلس الأمن على المستوى الوزاري بشأن الحالة في أفريقيا. ويتضح من هذه الاجتماعات أن الحلول الدائمة لحالات الصراع في أفريقيا تتطلب مبادرات وحلول بعيدة المدى تربط بين إرساء السلام، والأمن، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من ناحية، وتحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

تقرير كامل وملائم عن أنشطته إلى الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد من جديد على أننا نهتم بتحليل ما حدث أثناء مداوالات المجلس، وبشرح الأسباب الكامنة وراء اتخاذ قراراته، بدلا من التجميع والسرد التاريخي. وهذه مسألة هامة، فهي جزء من واجب المجلس في إحاطة الجمعية العامة علما بأعماله.

وتنص المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن بوضوح على أن تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك. ولكن العادة حولت الاستثناء الوارد في هذه المادة إلى ممارسة عامة. إذ يتزايد تكرار اجتماع المجلس في جلسات مغلقة لإجراء مشاورات غير رسمية، ومن المؤكد أن هذا الشكل لم يجر تصوره في النظام الداخلي المؤقت.

وبالنسبة للفترة التي يغطيها التقرير المعروض علينا، نجد أن من بين الجلسات المعقودة البالغ مجموعها ٣٦٠ جلسة، عقدت ١٢١ جلسة علنية فقط، بينما كانت الجلسات الأخرى وعددها ٢٣٩ جلسة - أي الضعف تقريبا - جلسات خاصة. وتشكل الجلسات العلنية الفرصة الوحيدة المتاحة لنا، نحن البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن وعددها ١٧٣ بلدا، لكي نسمع وجهات نظرنا في جهاز ينبغي، بحكم الميثاق نفسه، أن يعمل باسمنا جميعا. وتعتبر الآن جلسات المشاورات غير الرسمية الخاصة، المفترض أنها مصممة لمعالجة مسائل إجرائية، المحفل الذي تنفذ فيه أعمال المجلس الموضوعية الحقيقية. ولذلك السبب، لا يمكن تفسير عدم إدراج معلومات عن هذه الجلسات الخاصة، التي مثلت، طبقا للتقرير ذاته، نحو ٥١١ ساعة عمل للمجلس.

وبموجب أحكم الميثاق من المهم للجمعية العامة أن تعرف جوهر المشاورات التي يتناقش فيها المجلس ويعد قرارات يجب أن تقبلها وتنفذها بعد ذلك جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة، التي أسندت لذلك الجهاز مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. وهو يتلقى ولايته منا، ويجب عليه أن يستجيب لنا. وعملية المساءلة جزء من أي عملية تعتبر، بأية طريقة، ديمقراطية.

وصمت التقرير بشأن قضية كوسوفو خير شاهد على ما تقدم. لقد استحوذ هذا الصراع على اهتمام

اندماجا كاملا في النظام الاقتصادي العالمي، وطالما أن سكانها ما زالوا يعانون من الفقر، والمرض، وعبء الديون الذي لا يمكن تحمله بصفة مستديمة، فسيظل السلام والأمن الحقيقيان وهما في القارة. ولذلك، تحت نيجيريا الأمم المتحدة على الأخذ باستراتيجية أكثر شمولاً في خططها الرامية إلى تعزيز اتقاء الصراعات وإدارتها، وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، وكلها شروط لازمة لإرساء الاستقرار وتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنيء الأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس على انتخابهم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهم أوكرانيا، وبنغلاديش، وتونس، وجامايكا، ومالي.

وختاما، أود أن أكرر التزام نيجيريا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأن أؤكد للجمعية العامة أن بلادي لن تألو جهدا في السعي لإرساء السلام والأمن العالميين.

السيد تيليو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير سيرجي ف. لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرض تقرير المجلس على الجمعية العامة. ويسر وفد بلادي بصفة خاصة أن التجربة التي بدأتها البرازيل منذ بضعة سنوات أصبحت الآن ممارسة اعتيادية في بداية نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال.

وتقرير مجلس الأمن عن الفترة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، المعروض على الجمعية العامة اليوم، يتضمن سردا تاريخيا للأنشطة الرسمية للمجلس وتجميعا للقرارات المتخذة والبيانات الرئاسية الصادرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وهو يشكل أداة مرجعية قيّمة للقائمين على شؤون المكتبات والمحفوظات. كما أنه يحتوي، في تصميم منظم ومختصر، على مراجع للوثائق، والقرارات، والبيانات، وبنود جدول الأعمال التي نظر فيها المجلس أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ورغم التحسينات التي تطرأ كل عام على الطريق التي يوضع بها التقرير، فإن وفد بلادي يرى أنه ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به لكي تفي المعلومات الواردة في التقرير وفاء كاملا بالتزام المجلس بتقديم

١٠: و "للجمعية أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين" أو "تناقش أية مسائل تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين"، على النحو المقرر في المادة ١١. وإذا لزم اتخاذ إجراء ما في إطار اختصاص الجمعية العامة، عندئذ يتدخل مجلس الأمن.

وتقسيم المسؤولية واضح؛ فإذا قارنا مجلس الأمن بشكل محدود من السلطة التنفيذية، أي جهاز يتجه نحو الإجراءات، فإن الجمعية العامة تكون حينئذ السلطة التشريعية، وجهاز التداول وإرساء الأعراف العامة.

ومما يقلق وفد بلادي الاتجاه السائد في مجلس الأمن في السنوات الأخيرة نحو إصدار تصريحات ذات طابع عام عن القضايا التي تحظى باهتمام جماعي في محاولة لإضفاء شرعية تلقائية على الإجراءات التي يتخذها. دعونا نحترم اختصاص كل من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. فمن واجب الجمعية العامة أن تتداول وتؤسس أعراف ومبادئ تتعلق بالمشاكل المعاصرة. ومن واجب مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات في حالة وجود أزمة، والأهم من كل شيء، على أساس كل حالة على حدة.

ويكرر الوفد المكسيكي التأكيد على أن الحصول على المعلومات حق لجميع أعضاء الأمم المتحدة وليس من المزايا كما قد يعتقد البعض. وأعضاء مجلس الأمن ملزمون بإحاطة الأعضاء الآخرين علما بصورة سليمة بالمسائل التي يدرسها المجلس وبأسباب اتخاذ المجلس لقراراته. ونحن ندعو المجلس، ولا سيما أعضاء الخمسة الدائمين، إلى الانضمام إلى العملية التي لا سبيل إلى عكس اتجاهها نحو الانفتاح والشفافية وإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن التي يلتزم بها بلدي تماما شأننا شأن الغالبية العظمى للدول أعضاء الأمم المتحدة.

**السيد فاوولر (كندا)** (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بهذه الفرصة لمناقشة عمل مجلس الأمن مع كل أعضاء الأمم المتحدة. وتتسم فرص إجراء حوار بين المجلس ومن لهم الحق في مساءلته بأنها نادرة للغاية. وبالنسبة لكندا، وهي عضو منتخب من مجلس الأمن، تبدو هذه المسألة أمرا بديهيا. وقد دعمناها بالحجج خلال الحملة التي قمنا بها في هذا الخصوص، كما أننا ندعو في المجلس إلى تطبيق مفهومي المسؤولية والمساءلة. وقد استند موقفنا دوما لا إلى المزايا المتأصلة لمجلس يكون أكثر انفتاحا وشفافية واستجابة فحسب، بل أيضا إلى الاعتبارات العملية

حكوماتنا والرأي العام لجزء كبير من هذه السنة. ونحن نعرف جميعا ما حدث في الجلسات العلنية للمجلس. وما لا نعرفه هو ما أدى إلى التهميش الكامل للمجلس في معالجة هذا الصراع. فالمداولات الموضوعية لم تجر خلف أبواب مغلقة فقط ولكنها كانت أيضا تدور في سرية مطلقة وتقتصر على الدائرة الداخلية للدول الأعضاء الخمس الدائمين. ومن غير المفهوم لو فد بلادي ألا يتضمن التقرير سردا تحليليا لأسباب تنازل المجلس لصالح تحالف عسكري ينتمي إليه ثلاثة من أعضائه الدائمين الخمسة، وهو إجراء يخالف أحكام الفصل الثامن من الميثاق.

ونحن نحث أعضاء مجلس الأمن على إجراء أعمالهم الموضوعية علنا. وليس هذا تنازلا كريما يقدمونه لصالح أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، ولكنه على الأصح مسألة تتعلق بالالتزام الكامل ليس فقط بقواعدهم الخاصة وإنما أيضا بالحمية الأخلاقية للشرعية.

ونحن لن نشرع هنا في إجراء تحليل لأساليب عمل المجلس كما أننا لن نشير إلى المزايا المنطوية على مفارقات تاريخية، التي يتمتع بها بعض أعضائه. فهذا محل نظر من الفريق العامل المفتوح العضوية، التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن. وسوف نقتصر على توضيح حقيقة أن حالة الافتقار إلى الشفافية وعدم المساواة البالغة التي تسود في المجلس، قد جعلته، بدلا من أن يكون طرفا فاعلا وراعيا إلى البحث عن حلول للصراعات الدولية، يتحول بالأحرى إلى مجرد مراقب صادق من الناحية السياسية لممارسة السلطة العالمية.

وكما تبين المادة ٢٤ من الميثاق، فإن مجلس الأمن جهاز قد فهم وصمم من أجل "أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا". وتشير سلطاته بالتحديد إلى صون السلم والأمن الدوليين. وتتألف مسؤوليته من اتخاذ التدابير اللازمة في توقيت حسن لتجنب ازدياد حالات الصراع سوءا. وإذا أجرينا تشابها بهيكل الدولة نجد أن مجلس الأمن شكل من أشكال الجهاز التنفيذي.

ومجلس الأمن ليس هيئة تداولية وهو يفترق إلى سلطة سن الأحكام ذات الطبيعة التقنية والقابلة للتطبيق بشكل عام. فهذا من سلطة الجمعية العامة، وهي الجهاز الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي، الذي تسمح اختصاصاته الواسعة "بمناقشة أية مسائل أو أمور تدخل في نطاق الميثاق الحالي"، على نحو ما تنص عليه المادة

المجلس التي يعبر عنها أحيانا بشكل غير سليم. وينبغي ألا نسمح بزوال تقليد مجلس الأمن الذي نعتز به في مجال حفظ السلام نتيجة لعدم وجود موارد مالية. أو للجمود البيروقراطي أو لمجرد التفاوضي عن اللجوء إلى المجلس.

وعلىنا أيضا أن نتعلم من أخطائنا وأن نقيم ما ينجح وما لا ينجح.

إن الصناديق الاستثمارية المنشأة لتمويل القوات المتعددة الجنسيات، بناء على تفويض من مجلس الأمن لكي تحل محل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي تمول عن طريق آليات تقييم مقبولة، لم تحقق أي نجاح ببساطة. وقد تجلى ذلك مؤخرا جدا في الصندوقين الاستثماريين لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون والقوة الدولية لتييمور الشرقية. ففي سيراليون، لم يودع في صندوقها الاستثماري إلا ٢ مليون دولار؛ وهذا المبلغ لا يكفي لتغطية نفقات ثلاثة أيام في عمليات ذلك الفريق. وفي ضوء سجل الإنجازات هذا ليس هناك ما يدعو إلى توقع نجاح هذه الصناديق الاستثمارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أي مكان آخر.

ومن الواضح، أن إسهام اليابان بسخاء بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في الصندوق الاستثماري لتييمور الشرقية يشكل استثناء هاما - ربما يكون فريدا - بيد أنه حتى هذا الإسهام لن يغطي إلا جزءا محدودا جدا من التكاليف الهائلة لعملية حفظ السلام الهامة تلك. وستتحمل البلدان المساهمة بقوات الجزء الأكبر من التكاليف وليس هذا بالأسلوب الذي يفترض أن ينجح. لقد قام فريق الرصد المشار إليه أعلاه بعمل ممتاز لم يشكر عليه في سيراليون وتكبّد خسائر كبيرة في الأرواح في ظروف صعبة ومروعة، وأقدم أفرادهم بجسارة على مهام تنطوي على مخاطر عندما لم يكن هناك إلا القليلون الذين لديهم استعداد للقيام بمثل تلك المخاطر؛ وهو ما حقق قدرا من الاستقرار في بعض أجزاء ذلك البلد. وقالت نيجيريا - وهي أكبر مساهم بقوات وبالتكاليف - أنه لم يعد في إمكانها تحمل هذا العبء، بيد أننا سنرسل قوة مختلطة إلى سيراليون سيكون من عناصرها فريق الرصد الذي ما زال يمول عن طريق الاستجداء - وهو أمر لن ننجح - نحن المجتمع الدولي - في الاستفادة منه مرة أخرى.

للفعالية. ولا يمكن للمجلس إلا أن يستفيد من زيادة التفاعل مع الذين سينفذون قراراته في نهاية الأمر.

إن مجرد حجم التقرير المعروض علينا يؤكد الحجم الكبير غير المسبوق لأنشطة المجلس. والعدد الهائل لقضايا الأمن التي ينظر فيها المجلس - وإن كان يذكرنا بعدد الصراعات المحتملة في جميع أرجاء العالم - فإنه يبين، رغم ذلك، نشاط المجلس الجدير بالترحيب بعد انتهاء الحرب الباردة. ونلاحظ أيضا بارتياح الزيادة في عدد المناقشات المواضيعية لقضايا أمنية ناشئة متغلغلة في كل الاتجاهات. ومما يسعد كندا، أنها أسهمت في هذا الاتجاه باتخاذها مبادرة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وتمكن مثل هذه المبادرات المجلس من النظر في قضايا السلم والأمن الأساسية في سياق أعم وبطريقة أشمل مما تسمح به طريقة عمله المعتادة في معالجة الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت هذه المبادرات في تحريك المجلس صوب تحديد تعريف أوسع نطاقا لمفهوم الأمن. ويسجل التقرير أيضا علامات بارزة هامة على طريق عمل المجلس، مثل تعليق الجزاءات المفروضة على ليبيا ومنح تفويض لبعثتي الأمم المتحدة الجديدتين في تييمور الشرقية وكوسوفو.

بيد أنه مما يثير دهشتنا ما لم يتضمنه التقرير الذي يتكون من أكثر من ٤٠٠ صفحة. فعدم تمكن المجلس من التصدي لعدد من القضايا الأمنية الأساسية خلال العام الماضي يثير قلقنا العميق. وتؤدي الأزمات التي يجمد فيها عمل المجلس بسبب عدم اتفاق الأعضاء الخمسة الدائمين - كما حدث في أزمة كوسوفو، أو عندما تستمر الانقسامات العميقة، مثل ما حدث بشأن العراق - إلى تفويض فعالية المجلس. فلا بد إذن من التغلب على الخلافات السياسية والخلافات بشأن السياسات العامة من أجل المصلحة الجماعية، ويجب أن يستعاض عن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه ببذل جهود أنشط للتوصل إلى توافق في الآراء.

ومما يقلقنا أيضا - الاتجاه المستمر نحو السماح للاعتبارات المالية بأن تقود أو تسيطر على عملية اتخاذ القرارات حول ما إذا كان ينبغي الاستجابة إلى تهديدات واضحة للسلم والأمن الدوليين وحول كيفية الاستجابة إلى تلك التهديدات. وكثيرا جدا ما أعاق هذا الموقف اتخاذ إجراء حازم وأدى إلى الاعتماد على آخرين - وهم في كثير من الأحيان الأقل قدرة على رفع تكاليف تنفيذ إرادة

وفي المجلس، ساقط كندا حججا تدعم ضرورة إيلاء المزيد من الأهمية للمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان في حسابات مجلس الأمن فيما يتعلق بكيفية العمل ووقت العمل، ليس فقط بسبب تأثيرها المباشر على معادلة السلم والأمن ولكن أيضا باعتبارها معايير ينبغي إنفاذها من وجهة نظر موضوعية مجردة. وفي الواقع العملي ينبغي التوفيق بسهولة أكثر بين مبدأ سيادة الدول ومبدأ أمن البشر وكما تبين الأحداث الأخيرة فإن الفشل في هذا المضمار سيؤدي إلى تهميش المجلس في تناول الصراعات الحالية.

والعمل لوضع هذا التعريف الجديد للأمن يجب أن يقتصر بأساليب عمل حديثة ومزيد من الشفافية وأقل قدر من السرية. وتقوم كندا والأعضاء المنتخبين الآخرين بدورهم حتى تكون أساليب عمل المجلس أكثر تمحيصا من خلال الإحاطات الإعلامية المنتظمة للدول غير الأعضاء المهتمة بالمواضيع المطروحة، وأمكن تحت رئاسة كندا، وضع مجموعة كبيرة من المعلومات الخاصة بأنشطة المجلس على الموقع الخاص بمهمتنا على شبكة الإنترنت.

ولتعزيز فاعلية المجلس نرى أنه ينبغي أن يتسع نطاق مشاركة الدول غير الأعضاء في مداولات المجلس الرسمية وغير الرسمية عندما يكون لوجودهم إمكانية الإسهام بشكل مفيد في جهود المجلس لاتقاء الصراعات أو السيطرة عليها. وينبغي للمجلس أن يعقد المزيد من الجلسات المفتوحة وأن يستخدم على نحو أكثر إبداعا وابتكارا نماذج أخرى تتجاوز "صيغة آرييا" حتى يسمح بالمشاركة الأشمل من جانب الدول غير الأعضاء والاستماع بشكل أفضل لوجهات النظر قبل اتخاذ قرارات بالغة الأثر. وينبغي أن تؤدي قرارات وإجراءات المجلس إلى تعزيز السعي من أجل إحلال السلام، ولا تكون مجرد امتيازات لأقوى الدول. ونرجو أن يعبر تقرير الأمين العام المقبل والتقارير التي تليه عن التقدم المحرز على هذه الجبهات.

ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن الذين سيقدمون أفكارا جديدة ووجهات نظر مفعمة بالنشاط إلى مداولاتنا. وبطبيعة الحال، سنفتقد الأعضاء الخمسة الذين انتهت عضويتهم، والذين وفروا لنا بسخاء آراء حكيمة منذ اللحظة الأولى لانضمامنا إليهم في مطلع هذا العام. وفترة سنتين ليست وقتا طويلا بما يكفي لإدخال التغييرات اللازمة في

إن واقع القيود والحدود التي يخضع إليها التمويل الحكومي السائد في كل أنحاء العالم تقريبا لا يسمح ببساطة بتسديد التكاليف الضخمة لعمليات حفظ السلام - أيا كان حجمها - من التبرعات. وتقبل حكوماتنا بدرجات متفاوتة من الحماس التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بدفع أنصبة مقررة رسميا من تكاليف عمليات حفظ السلام على أساس جدول الأنصبة المقررة المتفق عليه. وهي لم تصوت - وأتوقع أنها لن تصوت - لصالح إنفاق أي مبلغ كبير مما يصفه وزراء مالياتنا بالإنفاق "المتروك لتقديرهم" لأغراض بعثات حفظ السلام التي لا تخضع لقيادة الأمم المتحدة ولم تأذن بها؛ وبعبارة أخرى البعثات التي لا تقوم بعمليات حفظ السلام التقليدية للأمم المتحدة. وهذا رغم كل شيء، هو جوهر الأمن الجماعي.

إن السلم والأمن من المسؤوليات الجوهرية الأساسية لهذا المنظمة. ولا يمكن التعاقد عليها من الباطن أو إسنادها بأي شكل آخر إلى رابطات إقليمية أو مجموعات مخصصة من البلدان المستعدة للاضطلاع بهذه الالتزامات الكبيرة من حيث الموارد المالية والبشرية. وبالطبع، ستواصل المنظمات الإقليمية والقوى الفاعلة الإقليمية الأساسية القيام بدور قيادي أساسي هام في العديد من عمليات حفظ السلام، بيد أن هدف ولاية الأمم المتحدة الشاملة - ما دام يمكن تحقيقه - يظل أمرا بالغ الأهمية للمبادئ التي أسست عليها هذه المنظمة، كما ينبغي أن يظل هدفا في كل الحالات التي تتطلب القيام بعمل جماعي هو صون السلام أو إعادة إحلاله.

وقد أمكن، بفضل بيان الأمين العام الزاخر بالأفكار العميقة والجدير بالترحيب البالغ من وجهة النظر الكندية، الذي ألقاه في افتتاح المناقشة العامة هذا العام، أن يبدأ حوار بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الأساسية ذات الصلة بمهمة وولاية الأمم المتحدة بصفة عامة ومهمة وولاية مجلس الأمن بصفة خاصة، فيما تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بمهمتها في مجال إحلال السلم والأمن. وقد جمع الأمين العام بنجاح بين الحقائق الصعبة المتصلة بالإخفاقات الأخيرة في مجال الأمن الجماعي والرؤية الحافلة بالتحديات للمستقبل. وهذه الرؤية التي تجعل أمن البشر محور الاهتمام في عملنا تتشاطرنا كندا تماما. وينبغي أن تكون هذه المنظمة مستعدة لمواجهة التحدي الأساسي المتمثل في تحديد العناصر المتعلقة بتقويت وطريقة التدخل لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.



في معالجة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى الانتشار الكامل لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد وذلك لتسهيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والاعتماد الوشيك لقرار مجلس الأمن بنشر ٦٠٠٠ من الأفراد العسكريين في سيراليون سيؤدي إلى استقرار الحالة في ذلك البلد ويعطي فرصة لإحلال السلام. ونتطلع إلى النشر السريع لعملية حفظ السلام هذه. وينبغي معالجة الحالات الأخرى في أفريقيا بقدر مساو من الأهمية.

إن الأمين العام لم يدخر جهدا في معالجة المشاكل الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك عقد مجلس الأمن في العام الماضي الاجتماع الوزاري الذي يعقد كل سنتين للنظر في تقرير الأمين العام عن أفريقيا، واتخذت فيه وفي وقت لاحق له قرارات وصدرت بيانات رئاسية. ويحدونا أمل كبير في أن تنفذ التوصيات الواردة في هذه القرارات والبيانات من جانب الأمانة العامة والدول الأعضاء وذوي الشأن الآخرين.

وقد حظيت محنة المدنيين وخاصة الأطفال في الصراع المسلح بالاهتمام الواجب من جانب مجلس الأمن. ونشعر بالارتياح لأن معاناة هذه الفئة الصامتة من أعضاء المجتمع تم الاعتراف بها وأن مجلس الأمن وجميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لا تزال تبذل جهودها لمعالجة هذه المحنة.

وتعد مسألة إصلاح مجلس الأمن من المسائل المحورية بالنسبة لفاعلية المجلس ومصداقيته وسلطته. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تعزيز الشفافية في عمل المجلس وإمكانية التعرف على أعماله، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، إن الشفافية لن تعرقل عمل المجلس؛ ولا يمكنها إلا أن تعزز أنشطته.

وموقف ناميبيا فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن واضح. إننا نؤيد توسيع مجلس الأمن حتى يعبر عن حقيقة الزيادة الضخمة في عضوية الأمم المتحدة التي وصلت إلى ١٨٨ عضوا في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إننا نرحب بتونس ومالي اللذين انتخبا مؤخرا لعضوية المجلس ونود أن نشكر غابون وغامبيا على إسهامهما القيّم في عمل المجلس وبالمثل نتطلع إلى

أسلوب عمل المجلس التي اقترحها عدد كبير من المتحدثين اليوم. ومع ذلك فإن هذه التغييرات ستبقى بعيدة المنال ما لم يتيسر استمرار الضغط من أجل التغيير من مجموعة الأعضاء المنتخبين إلى المجموعة التالية.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن السفير سيجي لافروف ممثل الاتحاد الروسي على عرضه الموضوعي البالغ في تقديم تقرير مجلس الأمن لهذا العام إلى الجمعية العامة. والواقع أن ناميبيا، بوصفها عضو غير دائم في مجلس الأمن تعلق أهمية كبيرة على هذه الممارسة السارية منذ سبع سنوات.

ويتضح من التقرير أن قسما كبيرا من الوقت كرس للقضايا الأفريقية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك لا تزال أفريقيا تحقّق بها مشاكل ضاغطة ومتصاعدة، تتطلب جهودا متضافرة من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل.

وكان مجلس الأمن داعما للجهود الإقليمية الرامية إلى حسم الصراعات في القارة. ومع ذلك نرى أن حسم هذه المشاكل لا ينبغي أن يتحمل مسؤوليته الأفارقة وحدهم، فيتعين على مجلس الأمن أيضا أن يتحمل مسؤوليته وألا يعهد بها إلى أي فريق إقليمي أو دون إقليمي، وذلك إذا أردنا أن نحافظ على مصداقية تلك الهيئة الدولية.

ومن المهم في أعقاب الصراعات أن نشرع في اتخاذ تدابير بناء السلم بعد انتهاء الصراع ويكتسي نفس القدر من الأهمية أن نركز على منع اندلاع الصراعات والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

وأفريقيا مصممة على تعزيز استخدام الوسائل السلمية في حسم الصراعات التي تجتاح القارة. وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لاتقاء الصراعات وإدارتها وحلها شيء قيّم لقارتنا وينبغي تعزيزها ودعمها وتوطيدها. هذه الآلية ترمز إلى التصميم الأكيد لقارتنا في أن تتحمل مسؤوليتها بالكامل. ولتحقيق هذا الهدف تحتاج منظمة الوحدة الأفريقية إلى التعاون الكامل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وباتخاذ القرارين ١٢٣٤ (١٩٩٩) و ١٢٥٨ (١٩٩٩) على سبيل المثال يكون مجلس الأمن قد اتخذ الخطوات الأولى

العمل معاً مع أوكرانيا وبنغلاديش وجامايكا في الاضطلاع بمسؤوليات مجلس الأمن.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف لي أن أخطب أعضاء الأمم المتحدة بشأن تقرير مجلس الأمن (A/54/2). وأود أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن السفير لافروف ممثل الاتحاد الروسي لتوليه عرض هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الجهد الذي بذلوه في إعداد هذا التقرير الشامل.

يبين تقرير مجلس الأمن أن المجلس جاهد خلال العام الماضي للسيطرة على مجموعة واسعة من الصراعات المزمنة والجديدة على حد سواء، التي شكلت آثارها المأساوية لا سيما على المدنيين، ونطاقها، وتعددتها، تهددا خطيرا لصون السلم والأمن الدوليين.

ويبين التقرير أيضا أن قدرة مجلس الأمن، بل واستعداداته فيما يتعلق بمعالجة الصراعات في توقيت حسن وبطريقة متسقة ودون تحيز تعرضا لاختبار صعب. وكان هناك عجز قال عنه الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة أنه ليس إلا تعبيراً عن عجزنا عن التوفيق بين الحاجة إلى الشرعية العالمية والحاجة إلى دفاع فعال عن حقوق الإنسان.

وعلى ذلك يكون من المفهوم أنه في ضوء سجل أوجه فشلنا الجماعي في الماضي - وبصفة أخص في أفريقيا في أماكن مثل أنغولا ورواندا والصومال - كان من الممكن أن تحدو بعض الأحداث التي جرت في العام الماضي بالكثيرين من أعضاء الأمم المتحدة، إن لم يكن بمعظمهم، لأن يتوقعوا ما هو أسوأ من ذلك.

غير أن المجلس واصل في نفس الوقت محاولاته لتوسيع نطاق شفافية عمله، وذلك من خلال جملة أمور منها عقد المزيد من الجلسات العلنية بشأن طائفة من القضايا الهامة. ونحن على ثقة من أن هذه الخطوات تمثل اعترافاً من جانب المجلس بأهمية الحفاظ على حوار يتسم بالاستدامة والشفافية مع العضوية الكاملة للأمم المتحدة بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر على السلم والأمن العالميين.

غير أنه لكي يكون لهذا الاتجاه جدواه، لا بد من أن يتحرك المجلس فيما يتجاوز ممارسة التركيز على

القضايا المواضيعية وحدها في المناقشات المفتوحة - وأنا لا أقول إن هذه القضايا ليست هامة - ويتجه صوب مناقشات منتظمة ومفتوحة تركز على سبل عملية لمعالجة صراعات محددة، والأهم من ذلك الصراعات المحتملة.

وخلاصة القول إن المجلس يحتاج إلى أن يتشاور بشكل منتظم مع العضوية الكاملة للأمم المتحدة. فالبديل، وهو استمرار نهج "العمل على النحو المعتاد"، لا يبدو جيداً.

وفي هذا السياق، نجد أن الحالات الكثيرة التي بدا فيها المجلس خلال السنة الماضية غير قادر على أن يتصدى بشكل متماسك للقضايا المتعلقة بالصراعات لا تعطينا ثقة كبيرة. وأنا أفكر هنا في الخلافات الكثيرة التي طبعت نهج المجلس إزاء قضايا مثل كوسوفو، والجزاءات المفروضة على ليبيا، والطريق المسدود الذي وصل إليه فيما يتعلق بالعراق، والانحدار إلى العنف في تيمور الشرقية، وأكبر الحروب التقليدية التي حدثت في أفريقيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين إريتريا وإثيوبيا. وفي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وحولها.

وفي ضوء هذه البيئة، أخذ أعضاء كثيرون يتشككون مرة أخرى على نحو مشروع في الأهمية الحالية لمجلس الأمن وفي قدرته وفي الطبيعة غير المنطقية والضيقة لتكوينه الحالي ولتوزيع السلطات فيه. وقد شدد الرئيس مبيكي على هذه الشواغل في بيانه الذي ألقاه في الجمعية العامة في الشهر الماضي عندما قال:

"إن الحاجة إلى أن تتدخل الأمم المتحدة لمنع ارتكاب أعمال عدوان تفرض التزاماً على الأمم المتحدة بوجوب أن تنظر إليها الحكومات والشعوب بوصفها محاوراً غير منحاز وصانعا للسلام حقاً". (A/54/PV.4، ص ١٠)

ومع ذلك، يسرني أن أقول إنه كانت هناك بعض المؤشرات الواعدة في الآونة الأخيرة، فقد حدثت تطورات وإنجازات إيجابية في كوسوفو وتيمور الشرقية اقترنت بالمزيد من العلامات المشجعة على أن مجلس الأمن قد يعتزم معالجة صراعات أخرى، لا سيما في أفريقيا، بالمستوى اللازم من الاهتمام والتصميم،

يتخذها أعضاء الأمم المتحدة، وبشكل خاص مجلس الأمن، الذي يكون ممثلاً على نحو مناسب للعضوية الكاملة للأمم المتحدة.

وسيتطلب ذلك، كما قال الرئيس مبيكي التحلي بـ "الشجاعة الأخلاقية والفكرية للنهوض في وجه هذا التحدي". (A/54/PV.4، ص ٩)

السيد كولي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة المتاحة للنظر في التقرير المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، والذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ونحن نعرب عن تقديرنا للسفير سيرغي لافروف، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر على عرضه الممتاز للتقرير.

ويصور التقرير السنوي الأنشطة المكثفة التي اضطلع بها مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وخلال العقد الماضي، شهدنا المجتمع العالمي يلجأ إلى الأمم المتحدة على نحو مطرد بحثاً عن الحلول. وترحب النرويج بهذا التطور. فالأمن الجماعي الدولي يعتمد على التزام الدول الأعضاء بالتعاون المتعدد الأطراف، وعلى احترامها لمسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن منع الصراعات والحفاظ على السلام.

والجمعية العامة بدورها، لديها اهتمام مشروع بأن تكون على اطلاع تام على أنشطة المجلس. وينبغي أن ينطوي التقرير على أكبر قدر ممكن من المعلومات. وتقدر النرويج الجهود الرامية إلى جعل التقرير أيسر استيعاباً وأكثر فائدة للأعضاء ككل. وإننا نشجع المجلس على الاستمرار في متابعة هذه الجهود.

وينبغي أن يحترم تقسيم العمل الذي قرره الميثاق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولا ينبغي القيام بأي عمل من شأنه تقليص قدرة المجلس على الاضطلاع بكفاءة بمسؤولياته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح في الوقت ذاته، أن السلم والأمن يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمسائل التي تدخل في نطاق مسؤولية الجمعية العامة.

وقد أبرز الأمين العام بوضوح الصلات المتداخلة بين جهود الأمم المتحدة من أجل السلم والتنمية، كما أبرز الحاجة إلى التنسيق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة.

المقترن بولاية مناسبة، الأمر الذي أثبت أهميته في الآونة الأخيرة في معالجة قضيتي كوسوفو وتيمور الشرقية.

وإذا سمح لهذا الاتجاه الإيجابي الجديد من جانب المجلس بأن يتجاوز الكلام إلى العمل، فإنه سيمثل في حد ذاته استجابة بناءة ومناسبة لتصميم مماثل من جانب أفريقيا ومنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية لتولي زمام تحديد مصيرنا من خلال تدخلات إقليمية لحسم الصراعات في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي.

إن كل ما نطلبه، وهو ليس بالأمر غير المعقول، أن تدعم الأمم المتحدة هذه المساعي المحلية بشكل جماعي وذلك باتخاذ الإجراءات السليمة والجادة في الوقت المناسب على النحو الذي تقررره القارة الأفريقية. ومن المهم بشكل خاص أن تلقى الجهود المخلصة التي تقوم بها المنطقة في مجال منع الصراعات وحسمها إذا اندلعت دعماً لاحقاً بولاية مناسبة من مجلس الأمن.

إن جنوب أفريقيا على ثقة من أن هذا الحوار الجديد البازغ بين القارة الأفريقية ومجلس الأمن سيثبت في الأيام والأسابيع والشهور القادمة أنه قابل للاستدامة، كما سيثبت أنه أساسي لإحلال السلام الدائم في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولحسم صراعات أخرى لا تزال القارة تعمل في سبيل التصدي لها.

ونحن كأفارقة، نسعى من جانبنا إلى ضمان جعل عملية البحث عن حلول محلية للصراعات الدائرة في مناطق أفريقية تقتزن بمبادرات محلية لتوطيد الطابع الديمقراطي للمؤسسات الوطنية والإقليمية، ولثقافة احترام حقوق الإنسان وما يتصل بها من مجالات لتحسين نظم الحكم وتحقيق سياسات مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويحدونا أمل وطيء أيضاً في أنه لو أمكن جعل الروح الجديدة للتعاون والمساءلة تطبع التفاعلات الحالية بين مجلس الأمن والدول الأعضاء، فإن هذه الروح نفسها ستجد تعبيراً لها في المناقشة حول إصلاح تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله خلال السنة المقبلة.

وستتوقف أوجه نجاحنا أو أوجه فشلنا في المستقبل في مجال منع الصراعات وإنهاؤها عند اندلاعها إلى حد كبير على الإرادة الجماعية والإجراءات التي

منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات من أجل استعادة السلم والاستقرار. وقد سعت النرويج، التي تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا العام إلى بناء علاقات أوثق مع منظومة الأمم المتحدة، وتفاعل أوثق بين شتى المنظمات المشاركة في حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، في المنطقة التي تغطيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي أفريقيا، تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها من المنظمات، بدور حيوي كشركاء في التعاون، لاستكمال جهود الأمم المتحدة من أجل السلم والتنمية. وتفخر النرويج بأنها تعمل على نحو وثيق مع تلك المنظمات ومع الحكومات الوطنية من أجل إدارة الصراعات والتعاون الإنمائي في أفريقيا. ومما له أهمية حيوية أن يبقى مجلس الأمن منخرطاً كل الانخراط في تسوية الصراعات في القارة الأفريقية، وبهذا يعطي قوة دفع للتقدم الملحوظ في شتى المجالات.

وما برح مجلس الأمن يشكل مركز المساعي التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إرساء السلم والأمن الدائمين للأمم العالم. وهذا هو ما ينبغي أن يكون. ومما له أهمية فائقة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ونحن على أعتاب قرن جديد، أن تظل سلطة المجلس قوية وغير منقوصة. ويستطيع مجلس الأمن بطبيعة الحال أن يعتمد على التزام النرويج التام ودعماً.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)  
(تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن انضم إلى من سبقوني من المتكلمين في الإعراب عن التقدير للسفير سيرغي لافروف الممثل الدائم للاتحاد الروسي ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، لعرضه تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة.

ويرحب وفدي بالفرصة التي أتاحت للعضوية العامة للأمم المتحدة لمناقشة واستعراض أعمال مجلس الأمن. ومجلس الأمن، باعتباره جهاز الأمم المتحدة الذي عهد إليه أعضاء الأمم المتحدة جميعاً بالمسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، يؤدي دوراً رئيسياً يؤثر تأثيراً مباشراً على جميع الدول الأعضاء.

والجمعية العامة مسؤولة عن مجالات حيوية مثل تخفيف وطأة الفقر، والمساعدة الإنمائية، وبناء السلام، وحقوق الإنسان، والبيئة. وهذه المجالات أساسية للغاية لفهم الأسباب الجذرية للصراعات والتصدي لها. ومن ثم تؤكد النرويج على الحاجة إلى اتخاذ نهج شامل، ينطوي على التعاون الوثيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وقد أكدت النرويج دوماً على أهمية تحسين الشفافية والانفتاح في أعمال مجلس الأمن. وقد أحرز بالفعل تقدم على مدى السنوات القليلة الماضية. ونحن نرحب بإرساء ممارسات دولية وغير رسمية لتشاطر المعلومات مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. وتقدر النرويج ممارسة إجراء مناقشات توجيحية مفتوحة بشأن المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي أن تكفل هذه المناقشات أخذ آراء عامة أعضاء الأمم المتحدة في الحسبان في مداولات المجلس الخاصة.

وتود النرويج أن تؤكد مرة أخرى تأييدها لفكرة أن ينظر المجلس في تنظيم جلسات يغلب عليها الطابع الإعلامي - مثل جلسات الإحاطة التي تعقدها الأمانة العامة أو الممثلون الخاصون للأمين العام - كجلسات علنية، بدلاً من عقد مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وذلك بطبيعة الحال، لا يستبعد إمكانية أن يقوم المجلس في أعقاب هذه الإحاطات الإعلامية بعقد مشاورات مغلقة بشأن المسألة المعروضة.

وعندما يتعلق الأمر بعمليات حفظ السلام، التي تتضمن مشاركة قوات وأفراد من عدد كبير من البلدان من خارج عضوية مجلس الأمن، تكون للشفافية والانفتاح أهمية خاصة. فجميع الدول المساهمة بقوات، بما في ذلك الدول المساهمة بأفراد مدنيين في العمليات المتعددة المهام، لها مصلحة مشروعة واحتياج مشروع لأن تستشار لدى مناقشة هذه العمليات. وقبل النظر في الولايات الخاصة بعمليات حفظ السلام يجب إتاحة الفرصة لكل المساهمين المحتملين، حتى يعرضوا وجهات نظرهم. وتقدر النرويج الآليات التي أنشئت لهذا الغرض. وتقع على عاتق جميع أعضاء المجلس والدول المساهمة بقوات مسؤولية الاستفادة الكاملة من هذه الآليات.

ولقد أصبحت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السنوات الأخيرة أدوات متزايدة الأهمية في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بالسلم والأمن الدوليين. وفي منطقة البلقان تعمل الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع

الإسهام في عملية اتخاذ القرارات في المجلس أو، وهو الأسوأ، تحرم من الحصول في الوقت المناسب على المعلومات المهمة عن قرارات مجلس الأمن وعمليات صياغتها وتنفيذها.

ولست أنفي بذلك أن المجلس اعتمد على مدى السنوات القليلة الماضية عددا من المبادرات لزيادة الشفافية والمعلوماتية في أساليب عمله وتقاريره. فنحن نرحب بهذه الجهود ونشجع عليها رغم أننا لا نعتبرها كافية.

ومن دواعي سرورنا أن معظم التقييمات الشهرية لعمل مجلس الأمن التي يقوم بها رؤساء المجلس المتناوبون ترد في التقرير. فهذه التقييمات تكمل التقرير بطريقة مفيدة للغاية. ونرجو أن يستمر تطور التقييمات الرئاسية الشهرية جميعها وأن يقل اعتمادها على الوصف، ويزيد اعتمادها على التقييم المفاهيمي والتحليلي لعمل مجلس الأمن.

ومن الإجراءات المحمودة، عقد رئاسة المجلس إحاطة غير رسمية للدول غير الأعضاء في المجلس في نهاية كل جلسة غير رسمية. ونرى أن هذه الخطوة الإيجابية يمكن تعزيزها وأن تزيد فائدتها لو اتسمت بشيء من الهيكلية والتساق. ويبدو حاليا أن هناك حلقة مفرغة. فانخفاض المردود من ممثلي الدول الأعضاء يعمل على تثبيط رئيس مجلس الأمن عن أن يكون مستعدا للتجاوب في الإحاطة، ولكن ممثلي الدول الأعضاء يفقدون الاهتمام، من ناحية أخرى، حين لا يكون رئيس مجلس الأمن أو ممثله متحمسا تماما أو لا يقدم إلا القليل من المعلومات. ويود وفدي أن يعيد تأكيد اقتراحه المقدم في المناقشات التي أجريت بشأن هذه القضية في العامين الماضيين، وهو أن تصدر الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي يقدمها رؤساء مجلس الأمن، على هيئة بيان صحفي في اليوم نفسه أو اليوم التالي له، وأن ترد إشارات مرجعية إليها في التقرير السنوي للمجلس.

قبل عامين، وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، لدى النظر في هذا البند في الجمعية العامة أثار وفدي نقطة تتعلق بتغطية أعمال لجنة الأركان العسكرية. وأود الإشارة إلى أنه قد خصص في تقرير هذا العام ٢٦ سطرا لأعمال لجنة الأركان العسكرية، وهذا مقارنة بتقريبي العامين السابقين، يظهر زيادة بنسبة ٦٠٠ في المائة تقريبا. ونرى أن هذه خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح.

وتنظر الجمعية العامة الآن في تقرير المجلس لا بموجب الفقرة ١ من المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق وحدهما على نحو ما أشير إليه في مقدمة تقرير مجلس الأمن، وإنما أيضا في ضوء الفقرة ١ من المادة ٢٤، التي تقرر أن مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين ليس حقا موروثا للمجلس وإنما هي تبعات رئيسية عهد بها أعضاء الأمم المتحدة جميعا إلى مجلس الأمن؛ وتوضح الفقرة أن الأعضاء يوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات، وذلك في المناخ الذي كان سائدا منذ ٥٤ عاما مضت.

ومن ثم، فإننا بصفتنا أعضاء في الجمعية العامة، نعلق أهمية كبيرة على هذا البند من جدول الأعمال، لأن كل عضو في الأمم المتحدة لا يرغب فحسب في معرفة ما يقوم به المجلس بالنيابة عنه، بل يرغب أيضا في معرفة لماذا يقوم بذلك والعمل وكيف يقوم به أيضا.

ومن المؤسف أن التقرير المؤلف من ٤٧٦ صفحة والوارد في الوثيقة A/54/2 شامل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لا يروي لنا إلا ما قام به مجلس الأمن. فلا يحوي التقرير إلا القليل، إن وجد، من التحليل أو المعالجة لدروس مستفادة، رغم النداءات المتكررة من العضوية العامة الراغبة فقط في أن تكون أكثر علما بالأمور.

ويظل التقرير في معظمه تجميعا للوثائق. ومن الضروري أن يتضمن معلومات عن المشاورات الجامعة غير الرسمية التي تتخذ فيها أهم القرارات. وينبغي ألا يقتصر على إبراد تواريخ ومواضيع كل مشاورة غير رسمية، بل أن يتضمن سردا موجزا للمناقشات.

وأحيانا تكون للمشاورات غير الرسمية التي تجري بين أعضاء المجلس بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالسلم والأمن العالميين آثار مباشرة وموضوعية للغاية على المصالح الحيوية لدول أخرى. وفي العادة تشكل هذه المشاورات أساس قرارات مجلس الأمن وبياناته مع قلة قليلة من المداخلات من العضوية الأوسع. وطبيعي أننا ندرك الحاجة إلى توخي السرعة والفعالية وأحيانا السرية في عملية اتخاذ قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تبرر التضييق الشديد في تفسير المادة ٣١ من الميثاق التي تستبعد بموجبها دول أعضاء مهمة من

لتهنئة أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي على انتخابها أعضاء في مجلس الأمن. فالأعضاء غير الدائمين لأنهم منتخبون من قبل الجمعية العامة على أساس المعايير المحددة في المادة ٢٣ من الميثاق، يمكن أن يساعدوا في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا إلى حد ما، وجعل المنظومة بكل عيوبها أقرب قليلا إلى الكمال.

ويوضح الميثاق بجلاء أن مجلس الأمن هو أحد الأجهزة الرئيسية القابعة للأمم المتحدة، وأنه مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ والمادة ١٥ من الميثاق على أن يقوم المجلس بتقديم تقارير سنوية وخاصة، وأن تتلقى الجمعية هذه التقارير وتنظر فيها. وتقديم مجلس الأمن لتقريره السنوي إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه يرسي الرابطة الدستورية لمساءلة مجلس الأمن أمام الجمعية العامة، مع أن الميثاق ولأسباب واضحة أناط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، مما يعطي مكان الصدارة للدول الأعضاء فيه.

وينبغي النظر إلى منح هذه المسؤولية الرئيسية في سياق تركيب مجلس الأمن، وانتخاب الجمعية العامة لجميع الأعضاء غير الدائمين، وما ينص عليه الميثاق من أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، وتوضيح المسألة بصورة حاسمة في شكل تقديم تقارير إلى الجمعية العامة لتنظر فيها. وهذه التقارير أشبه بالواصلة التي تربط بين كلمتين أو الأبريم الذي يربط بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وتحليل الأداة العضوية للأمم المتحدة يدل على أن المسؤولية الأولى وقبل الأخيرة لمجلس الأمن ترتبط بدراسة الجمعية العامة لتقاريره. ولذا فإننا نحث مجلس الأمن لدى اضطلاع بتلك المسؤولية الرئيسية، أن يحصر نفسه على نحو صارم في الولاية الواردة في الميثاق، وأن يستجيب للتعليقات والمناقشات في الجمعية العامة، وأن يكون شفافا في إجراءاته. والتقييد الأمين بتلك المعايير هو وحده الذي يمكن أن يكفل ويعزز علاقة دستورية سليمة بين هذين الجهازين الرئيسيين أي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وقد جسدت الجمعية العامة تلك المعايير في قرارها ١٩٣/٥١ لعام ١٩٩٦، والذي اعتمد بهدف تحسين إجراءات الإبلاغ التي يتبعها مجلس الأمن. وفي هذا القرار، دعت الجمعية العامة مجلس الأمن إلى أن يدرج، في جملة أمور

وقد واجه مجلس الأمن في العام الماضي درجة كبيرة من الجشاش. فالمأساة الإنسانية في كوسوفو كانت اختبارا لمجلس الأمن بالنسبة لعالمنا المتغير. وقد لا يكون من ضرور الخيال أن نقول إن أعضاء المجلس الدائمين أنفسهم غير سعداء بأداء المجلس، ناهيك عن عامة الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يشعرون عموما بأن مجلس الأمن قد فشل في الاضطلاع بمسؤوليته بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، بل إنه بدلا من هذا تخلى عن تلك المسؤولية لحلف عسكري إقليمي. وكان ينبغي أن يكون ذلك صيحة تنبيه لنا جميعا: فما لم يرتفع مجلس الأمن إلى مستوى العصر ويتحلى بالديمقراطية، فمن المحتم أن مفهوم الأمن الجماعي الوارد في الميثاق سيتعرض للشبهات مرة تلو مرة في المستقبل، وسيصبح مجلس الأمن بالتالي عاجزا عن الاضطلاع بالمسؤولية التي عهدت الدول الأعضاء إليه بها في الأصل.

ويكمن لب المشكلة في ممارسة حق النقض المتنافية مع الزمن وغير الديمقراطية. ونحن نرى أن تجربة مجلس الأمن في العام الماضي، وخاصة في حالة كوسوفو تستلزم، بسبب تأثيرها الأساسي على سلطة المجلس ومصداقيته، أن يقدم مجلس الأمن عنها تقريرا خاصا إلى الجمعية العامة بموجب المادة ١٥ من الميثاق. وينبغي أن يستعرض ذلك التقرير المشاكل التي يواجهها المجلس والمآزق وأسبابها، وكيف يتوقع المجلس أن يحل مثيلاتها في المستقبل. وموقف وفدي من قضية حق النقض هو ما ذكر عن موقف حركة عدم الانحياز الذي هو قيد النظر في اللجنة المختصة المعنية بإصلاح مجلس الأمن.

ومن القضايا الهامة الأخرى المتصلة بتجربة مجلس الأمن في كوسوفو والتي أبرزها بيان الأمين العام، مسألة التدخل الإنساني. فمن الصحيح بدهة أن المجتمع الدولي لا يستطيع ولا يجب أن يظل متباعدة عن أعمال سفك الدماء والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان حين ترتكب هذه الأعمال داخل حدود دولة ما. ومع هذا، فما دامت سيادة الدول ستظل تشكل جوهر العلاقات الدولية القائمة على القانون، لا بد من الحرص على ألا يناقش مفهوم التدخل الإنساني في جو لا يمكن أن يسمح بعملية تداولية بحق ولا تستطيع كل الدول فيه أن تسهم على نحو كاف في صقل هذا المفهوم.

السيد سينغفي (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي ولوفدي أن نعرب عن تقديرنا لرئيس مجلس الأمن لعرضه تقرير المجلس. ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة

أجمع لم يعد إجراء مقبولا للمجتمع المفتوح الذي يسير العالم نحوه.

وقد أثّرت هذه المسألة أثناء المناقشات التي جرت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإعادة تشكيل مجلس الأمن وفي المداولات السابقة المتعلقة بتقرير مجلس الأمن. وفي الماضي اشتكت الدول غير الأعضاء في المجلس والدول غير الدائمة العضوية فيه من انعدام الشفافية في عمل المجلس. وأتذكر من واقع سجل مداولات السنة الماضية أن الحاجة إلى تعزيز الشفافية قد تم التأكيد عليها والاعتراف بها من جانب ممثل تلو الآخر. واتفق على أن الشفافية لا تنطبق فقط على الطريقة التي يؤدي بها المجلس عمله، ولكن أيضا على الطريقة التي يجري بها الإبلاغ عن ذلك العمل وتسجيله، وأنه يتعين إصلاح عدم التوازن بين الجلسات العلنية التي يعقدها المجلس، والمشاورات غير الرسمية التي يعقدها المجلس بكامل هيئته والتي يستخدمها بصورة أكثر تواترا. لقد نوقشت المسألة مدة طويلة ومع ذلك لا يبدو في الأفق أي تقدم فعلي منظور، بالرغم من جوقه توافق الآراء التي كانت مرة أخرى سمة مناقشة هذا العام.

ويمكنني أن أضيف أن مبدأ ضرورة تحقيق الشفافية لا ينطبق فقط على مداولات المجلس بل أيضا على عمل أجهزته الفرعية، بغية تجنب المناقشة التي تثير الانقسام كالتي شهدناها في العام الماضي بشأن أداء لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعراق.

وفيما يتعدى العيوب في إجراءات الإبلاغ وفي عقد الجلسات خلف أبواب مغلقة، هناك خطأ خفي أعمق، وهو مرض يشير إلى انعدام الرؤية الأخلاقية والروح الديمقراطية للتمثيل في مجلس الأمن. فنحن نواجه اليوم العديد من المشاكل بسبب الطريقة التي شكل بها مجلس الأمن. فهيكلك وتركيب مجلس الأمن لا يتصلان على نحو بيّن بالحقائق على أرض الواقع ولم يعودا يفيان بتطلعات وتوقعات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. ويكمن الحل في إصلاح المجلس وإعادة تشكيله بصورة شاملة. وإدراج البلدان النامية في العضوية الدائمة من شأنه أن يجعل المجلس أكثر تمثيلا وأهمية ونشاطا. ومن شأنه أيضا أن يجعله أكثر فعالية من خلال حشد تأييد طيف أوسع نطاقا من المجتمع الدولي لإجراءات المجلس. وسنقدم تعليقاتنا المفصلة بشأن هذه المسألة لدى مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل

أخرى، معلومات عن المشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته قبل أن يتخذ المجلس إجراءات أو يجري مداولات بشأن المسائل المشمولة بولايته وبشأن العملية المؤدية إلى اتخاذ هذه الإجراءات؛ وأن يبرز إلى أي مدى راعي المجلس في اتخاذ قراراته، قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل الداخلة في نطاق عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ وأن يوسع بشكل أكبر في تقريره الفرع المتعلق بالخطوات التي يتخذها المجلس تحسينا لأساليب عمله.

ومع أنه تم إدخال بعض التغييرات التي قوبلت بالترحاب، فإن تقرير المجلس قيد المناقشة الآن لم يتبع تماما نص وروح القرار ١٩٣/٥١ لعام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، فإن الجمعية العامة التي يطلب إليها الميثاق أن تنظر في التقرير، قد وضعت في مواجهة عائق خطير. فدراسة الجمعية العامة للتقرير ليست طقسا من الطقوس الفارغة، ولهذا فإننا نؤكد من جديد على الأساس المنطقي وعلى الضرورة الماسة لإجراء مزيد من التحسينات في إجراءات الإبلاغ.

ومما يزيد من تفاقم مشكلة نظام الإبلاغ غير الوافي وغير المرضي، لجوء مجلس الأمن إلى نظام عقد جلسات خلف أبواب مغلقة، وليس كاستثناء نادر أو عرضي، بل تقريبا كقاعدة متبعة. وقد يكون هناك ما يبرر عقد جلسة مغلقة في ظل ظروف استثنائية، ولكن عندما تتخذ شكل ووتيرة عادة إدمانية، فإن ذلك ينتهك مبدأ الشفافية والانفتاح، وهو الفكرة التي تهيمن على حقبتنا. والنظام الداخلي للمجلس لا يقر هذه الممارسة. والمادة ٤٨ تنص على أن تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك. والمعنى الضمني الواضح لهذه القاعدة هو أن يعقد المجلس عادة جلسات علنية ما لم يقرر غير ذلك لأسباب وجيهة وقهرية. ومع ذلك ففي معظم الأحيان لا تكون هناك مثل هذه الأسباب القهرية. ألا أن عدم التقيد بمعياري عقد جلسات علنية على نحو متواتر ومستمر قد أصبح أمرا روتينيا تماما.

وشعوب العالم التي أعلن الميثاق باسمها، لها الحق في أن تعرف. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كبيرها وصغيرها، لها الحق في أن تعرف. ويتبع ذلك أننا نحتاج إلى قدر أكبر كثيرا من أشعة الشمس، وإلى معيار جديد ونوعية جديدة من الصراحة، وإلى إحساس جديد بالمساءلة يشمل السلطة والمسؤولية ويشرعهما. والتداول خلف أبواب مغلقة ثم إعلان النتائج الرسمية على العالم

الصداقة بين الدول ذات السيادة. وهو يهدد السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن يظهر مجلس الأمن الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لهذه المشكلة ومكافحتها. ولتلك الغاية يجب أن يعد المجتمع الدولي الآن اتفاقية عالمية ومخططاً أساسياً عالمياً لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، ولتيسير عمليات التسليم، ولمنع الإرهاب والمعاقبة عليه في كل مكان.

ولا تزال أفغانستان تمثل المصدر الأكثر إثارة للقلق بشأن السلم والأمن في العالم. ونحن نتعاطف مع شعب أفغانستان الذي يعاني آلام صراع مأساوي ومواجهة وأزمة ولسنا بحاجة إلى أن نبحث كثيراً عن أسباب تلك المأساة. وفي ذلك المناخ الذي يتسم بالعداء الشديد وعدم الثقة المستشري، يقع على المجتمع العالمي دور حيوي الأهمية يتعين عليه الاضطلاع به. ونحن نرحب بالإجراء الذي اتخذته المجلس مؤخراً بشأن أفغانستان، وهو إجراء ينبغي أن يتابع بانتظام ومثابرة وتصميم. وقد أعرب المجلس مراراً عن القلق البالغ إزاء الأحداث في أفغانستان، وشدد على ضرورة إيجاد تسوية سياسية سلمية. إلا أن جماعة طالبان، تجاهلاً منها لنصائح المجلس وأوامره، شنت هجوماً آخر في وقت سابق من هذه السنة، في تموز/يوليه. والمجلس، باتخاذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في الأسبوع الماضي، منح فرصة أخرى لطالبان لتكف عن دعمها للإرهاب الدولي. إننا نأمل ونتمنى أن تصغي طالبان لصوت المجتمع العالمي وأن يخفف بؤس شعب أفغانستان ومعاناته. وللأسف، ما زال اليأس يحدق بآمالنا. والهند، بوصفها جارة لأفغانستان، ترقب الحالة فيها بقلق بالغ. ونأمل أن يولي مجلس الأمن مشكلة أفغانستان ما تستحقه من اهتمام على سبيل الأولوية.

وفي حين أن المنظمات الإقليمية لها دور في حفظ السلم وفقاً للميثاق، فالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على مجلس الأمن. وقد أدت التطورات التي طرأت في السنوات القليلة الماضية إلى تآكل هذا الدور والانتقاص منه وتدميره. وهذا اتجاه مسيئ للقلق ويشير العديد من الأسئلة التي تستعصي الإجابة عليها. وفي بعض الحالات، قد لا تملك المنظمات الإقليمية الموارد أو الولاية أو بعد النظر والمنظور الدوليين حقاً للحفاظ على السلم والأمن. وتفويض مسؤولية المجلس عن حفظ السلم أو التخلي عنها في

العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن". ويكفي القول إن إعادة تشكيل مجلس الأمن هي حتمية أخلاقية وضرورة عملية. ويفزعنا أن نجد أن هناك تأخيراً لا معنى له في ترجمة الأفكار الأساسية لإعادة التشكيل إلى واقع ملموس. ويمكن الخطر في أن التأخير في إعادة التشكيل قد يجعل النظام أقل أهمية وأقل فعالية وخاملاً بعض الشيء. ولهذا فإن إعادة تشكيل المجلس تتسم بطابع خاص من العجالة.

لقد أعرب مجلس الأمن وبحق عن القلق العميق بشأن ما يترتب على الإرهاب من أثر على السلم والأمن الدوليين. ومما يثلج الصدر أن القرار الذي اعتمدته مجلس الأمن أمس يبرز ذلك القلق باعتباره الخطوة الأولى ورأس الحربة المحتمل في اتخاذ إجراءات هادفة. وأتينا نهني مجلس الأمن على تصميمه على شن حرب مشتركة ضد الإرهاب في كل مكان.

إننا نتفق مع الرأي التوافقي الذي أعرب عنه مجلس الأمن في جلسة أمس والذي مفاده أننا يجب ألا نترك الحجج الباطلة عن القضايا العادلة والادعاءات حول الطابع السياسي المزعوم لأعمال الإرهاب تثبط هممنا. ولنأمل أن يكون بوسعنا الآن التقدم صوب إنشاء نظام عالمي يجرم الإرهاب على نحو فعال، أياً كانت الادعاءات والمبررات وراءه.

إن شبخ الإرهاب يخيم اليوم على الحضارة نفسها ويهددها. وهو يعرض مستقبلنا المشترك للخطر. والإرهاب المنظم الذي تستخدمه بعض الدول كأداة للسياسة، والإرهاب الذي يرتكبه بعض الضالين من الأفراد والمجموعات يشكل خطراً واضحاً وماثلاً على السلم والأمن الدوليين. وهناك حكومات تدعم الإرهابيين من جماعات وأفراد وتقوم بتمويلهم وتدريبهم وتشجيعهم ومساعدتهم واستخدامهم، كما توفر لهم الحماية والرعاية في إطار تكتيكات التآمر، والملاذ الآمن. وهذا النوع من الإرهاب الذي ترعاه الدول لا محل له إطلاقاً في العلاقات الدولية المعاصرة. وغالباً لا يكون هناك سوى خط رفيع يفصل بين قوات الدول التي ترعى الإرهاب والإرهابيين الدخلاء والمتسللين والمخربين والمرتزقة الذين يستخدمون دون وازع من ضمير. والهدف من هذا الإرهاب الذي تدعمه الدول هو زعزعة استقرار البلدان والحكومات الأخرى، في انتهاك صارخ لقواعد المعاملة الحسنة واتفاقيات القانون الدولي المتعلقة بعلاقات



تلك الحالات يعني ببساطة إنشاء فراغ يتسم بالفوضى. وحتى في الحالات التي تملك فيها المنظمات الإقليمية القدرة العسكرية، فإن هذه المنظمات تفتقر إلى الطابع العالمي الذي تتمتع به الأمم المتحدة، وقد لا تعبر أعمالها إلا عن دوافع إقليمية أو نهج ضيقة ومحدودة. ومن ثم فإن ما تتخذه من إجراءات سيبدو منحازا، إلا إذا توافرت لها ولاية تنبع مباشرة من مجلس الأمن وعملت تحت مظلتها.

وقد أشار الأمين العام على نحو صائب، في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة إلى أنه

"إذا ما قوبل بالرفض، كون مجلس الأمن تعلو مسؤوليته فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين على مسؤولية أي جهة أخرى، فإن ركائز القانون الدولي كما هي مجسدة في الميثاق تصبح هي ذاتها موضع شك". (A/54/1، الفقرة ٦٩)

وأضاف أنه:

"لا يوجد أساس قانوني آخر مقبول عالميا لضبط أعمال العنف العشوائية". (المرجع نفسه)

وفي رأينا أن دور مجلس الأمن في الإذن بعمليات حفظ السلم والاضطلاع بها، عندما تقتضي الحاجة، يجب أن يعزز، كما يجب أن يصلح الأساس القانوني المقبول عالميا لضبط أعمال العنف العشوائية، ويعاد إلى وضعه السابق. فلا يمكننا أن نظل هادئين ونحن نرى تراجع دور الميثاق وتراجع دور مجلس الأمن وتراجع إلى دور المتفرج السلبي، بعد أن أجهض دوره الحقيقي.

وتحتاج إجراءات المجلس إلى المزيد من الوضوح والإنصاف ووضوح الهدف. ويجب أن يرى المجلس وهو يعمل بعدالة واتساق وحسم. وعلى سبيل المثال، فإن دور مجلس الأمن في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء للعراق، الذي يقرر أعضاء المجلس بموجبه أي العقود يجب أن يصادق عليها وأنها يجب إرجاؤه، قد أدى إلى حالة أرجئت فيها مئات من العقود التي تتجاوز قيمتها ٤٥٠ مليون دولار، بدون أي مخرج فعال أو مستقل لتحسين الحالة.

ونحن نرحب بمناقشة مجلس الأمن المتعلقة بأفريقيا، التي شاركت فيها الهند. وفي الماضي، لم تكن الإنذارات المبكرة تلقى أذانا صاغية. وكثيرا ما أخفق

مجلس الأمن في الاستجابة في الوقت المناسب للآزمات الأفريقية أو في الحفاظ على التزاماته إزاء أفريقيا. ونلاحظ أن بعض المبادرات الجديدة ظهرت على الساحة. وسندعم العملية في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشارك فيها. ولا جدال في أن مشاكل أفريقيا تقتضي إيجاد حل أكثر شمولاً بمدخلات ومساهمات من أجهزة أخرى في الأمم المتحدة. وقد أقر بذلك قرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨)، الذي أعرب عن الأمل في أن تنظر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية في تقرير الأمين العام وتتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات. فالسلم والأمن في أفريقيا سيعتمدان على جهد وقائي شامل، وعلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف والبناءة، وعلى وجود منظور إنمائي قوي.

وتفخر الهند بأنها كانت من طليعة البلدان المساهمة بقوات في معظم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم. وفي حين أننا نقدر التفاعل المتزايد والمنظم بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، نرى أن نوعية ذلك التفاعل يمكن أن تتحسن. فينبغي أن يكون هناك تشاور على نحو أكمل مع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، خاصة قبل إحداث أي تغيير في ولاية أية عملية.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تسوية المشاكل الاقتصادية للبلدان الثالثة التي تتضرر بالجزاءات التي أذن بها. ورغم أن هذا الموضوع ظل خاضعا للنقاش في اللجنة السادسة لعدد من السنوات، لم يحرز أي تقدم ملموس فيه. ونأمل أن يتخذ المجلس نهجا قويا لحل المشاكل ويظهر إرادة سياسية أكبر لإعمال المادة ٥٠ من الميثاق. والمادة ٥٠ تنص على أن الدول المتضررة من التدابير الوقائية القسرية التي يتخذها مجلس الأمن ضد دولة أخرى، لها الحق في أن تستشير المجلس، الذي يقع عليه التزام حينئذ بأن يجد حلا عادلا للمشكلة.

وهناك تناقض غريب. ففي حين يحاول البعض إزاحة المجلس عن دوره في حفظ السلم، الذي يمثل مسؤوليته بموجب الميثاق، فإنه ينحو إلى القيام بدور ناشط وليس موضوعيا تماما في بعض الأحيان، في مجالات متنوعة أخرى مثل حقوق الإنسان، أو نزاع السلاح، أو القانون الإنساني الدولي. وهذا اللبس في التمييز بين أدوار أجهزة أو هيئات مختلفة يمكن أن يوجد

من أجل مواصلة إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف، الذي يُعد أساسيا في عملية إصلاح المنظمة.

إن التطورات الأخيرة في إجراءات مجلس الأمن وضعت الرئاسة في موقع رئيسي. فالرئاسة مسؤولة عن تقديم إحاطات إعلامية يومية لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين ولوسائل الإعلام. وهي مسؤولة أيضا عن عرض ومضمون التقييمات الشهرية التي تظهر في تذييل التقرير. ورئيس مجلس الأمن أيضا هو المكلف بمقابلة ممثلي سائر أعضاء الأمم المتحدة. وتفويض هذه المسؤوليات للرئاسة يوفر ضمانات إضافية بالشفافية، لأن الشخص المسؤول عن تقديم المعلومات معروف ومحدد.

في يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي، أصدر الأعضاء الدائمون الخمسة، بعد لقائهم بالأمين العام، بيانا أكدوا فيه أن أية محاولة للحد من استخدامهم لحق النقض لن تكون مواتية لعملية إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك يجب أن يكون مقبولا الآن - كما هو مفهوم للأعضاء الدائمين - أن ممارسة حق النقض لا تتمشى مع إرادة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. أما إذا كان هذا غير مفهوم حقا، فإن جهود إصلاح أساليب عمل المجلس لن يكون لها مستقبل مشرق.

يبين التقرير أنه في الفترة قيد الاستعراض عُد أكثر من خمسين اجتماعا للبلدان المساهمة بقوات. ويسرنا أن نلاحظ النتائج الطيبة لمبادرة إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الاجتماعات، وهي عملية قادها منذ ١٩٩٤، ضمن آخرين، وفدا نيوزيلندا والأرجنتين. ونأمل أن تظل هذه الممارسة، كما ورد في البيانات الرئاسية الصادرة في ٣ أيار/مايو و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، مفيدة للبلدان التي تساهم بأفراد للوفاء بولايات مجلس الأمن. ونحن لا نتشاطر الاعتراضات القائمة على حجة قلّة الحضور المزعومة. فلقد كان الهدف من تلك الاجتماعات، ولا يزال، هو إعطاء البلدان المساهمة بقوات محفلا للإعراب عن شواغلها. ونفس الشيء ينطبق على الانتقاد الموجه إلى جلسات الإحاطة الإعلامية التي تقدم لغير الأعضاء في مجلس الأمن، استنادا إلى نفس الحجة.

إن قراءة الفقرات الأولى من التقرير تؤكد أن أكثر من ثلثي عمل المجلس تم إنجازه فيما يسمى بالمشاورات غير الرسمية، التي لا يزال حضورها محرما على غير

ارتباك يولد نتائج عكسية وحالات تضارب بين الولايات، وهي أمور يجدر تجنبها.

والأمم المتحدة تجسد رؤية ترسم الخطوط الكبرى للقاء البشرية مع مصيرها الجديد. ونحن في حاجة إلى تعزيز تلك الرؤية. ونحتاج إلى إعادة تشكيل وإعادة بناء هياكل الأمم المتحدة وطرائقها الإجرائية لترجمة تلك الرؤية إلى واقع حي، وإعطاء الأمم المتحدة دفعة جديدة على عتبة القرن الحادي والعشرين. ونحتاج إلى تذكّر أن السلام مفهوم بالغ الروعة كما شرحه حكماء وعرفاء الهند القديمة، الذين أعلنوا أن البشرية أسرة واحدة، وأن السعي إلى السلام في الفضاء الداخلي والخارجي للوعي الإنساني والجهد الإنساني يتراوح بين كونه اجتماعيا، وعلميا، واقتصاديا، ودينيا، وسياسيا وإيكولوجيا وكونه أخلاقيا وروحيا. والحرية والسلام والعدالة، رغم أنها متداخلة، لها بُعد أمني، وذلك البعد الأمني أوكل إلى مجلس الأمن حتى يتسنى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والعنف وسفك الدماء. وأنا واثق بأن مجلس الأمن سيكون أداة للوفاء بأملنا الوردي وعزمنا الرنان في القرن الحادي والعشرين.

ونتوقع من المجلس أن يولي الاهتمام الواجب للتعليقات البناءة التي قدمت في هذه الجمعية اليوم وأن يعكسها في عمله، وفي تناوله للمشاكل، وفي إعادة تشكيله وفي تقريره القادم. وفي نجاح مجلس الأمن تكمن إمكانية نجاح التجربة الإنسانية العظيمة في العمل الجماعي والتواصل الذي تجسده الأمم المتحدة.

السيد بتريليا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص مسائل الشفافية، يشرف الأرجنتين أنها تعمل في تعاون وثيق مع وفد نيوزيلندا، الذي أوضح لي أنه يؤيد ما أنا بصدد قوله.

لقد عرض السفير سيرجي لافروف ممثل الاتحاد الروسي على الجمعية العامة تقرير مجلس الأمن (A/54/2). ونحن نشكره على البيان الذي أدلى به بصفته رئيسا لمجلس الأمن.

إن التزامنا بالشفافية المتزايدة في أساليب عمل مجلس الأمن معروف تمام المعرفة. وفيما يتعلق بهذا الأمر، لا أود سوى التأكيد مجددا على أننا نضع أنفسنا تحت تصرف جميع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن

العامّة. ونحن نتحرك تدريجياً صوب المرحلة التي سنتوقف فيها عن تقديم هذه الإحاطات الشفوية في مشاورات غير رسمية لا يحضرها غير الأعضاء في المجلس.

وتأثير الجمعية العامة يؤدي ثماره، ولنتذكر أن التحسينات التي أدخلت على التقرير كان المجلس قد اعتمدها بعد اتخاذ الجمعية قرارها ١٩٣/٥١. وخطوة فخطوة، سننجز في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وفي تكييفها مع المبادئ الديمقراطية. ونشعر بالتفاؤل لأن التعتت بشأن هذه المسائل يتضاءل شيئاً فشيئاً.

ونشيد بموظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا أو جرحوا أثناء تأديتهم للأنشطة التي كلّفهم بها مجلس الأمن. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يراعي هذه المآسي وأن ينظر في التدابير الواجب اتخاذها للحيلولة دون وقوع مثل هذه الأحداث مستقبلاً. والتعليقات التي أدلت بها السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام أمام الجمعية العامة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، كانت تعليقات بليغة تتطلب الاستجابة لها.

وختاماً، نهني وفود أوكرانيا، وبنغلاديش، وتونس، وجامايكا، ومالي على انتخابها لعضوية مجلس الأمن لفترة السنتين المقبلتين، ونرحب بها في المجلس.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في توجيه الشكر إلى الممثل الدائم للاتحاد الروسي، رئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على عرضه تقرير مجلس الأمن. إن جميع أعضاء هذه المنظمة يعلّقون أهمية كبرى على أعمال مجلس الأمن، والتقرير السنوي آلية مفيدة تبقي العضوية الأوسع على اطلاع دائم بأنشطة المجلس ومقرراته. وينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ١٥ على أن تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وخاصة من مجلس الأمن وتُنظر فيها. ويشكل هذا الحكم أهم حلقة وصل بين الجمعية، وهي الجهاز الوحيد الذي يضم جميع الأعضاء، ومجلس الأمن، الذي يتصرف باسمنا.

ولئن كان كل من هذين الجهازين الرئيسيين مكلفاً بولاية مختلفة ومحددة، فإن كلا منهما يخدم، بأسلوبه الخاص، مصالح جميع الأعضاء. والتقرير، بوصفه أداة مفيدة لإطلاع غير الأعضاء بصفة مستمرة على أعمال المجلس، يجب أن يبين الملابس الموضوعية التي

الأعضاء. ومع ذلك، ليس هناك مبرر لحرمان تلك البلدان بشكل دائم من الحق في المشاركة في المشاورات غير الرسمية على أساس المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق. إن حق مشاركة البلدان التي تتأثر مصالحها بمناقشة مسألة ما تُعرض على مجلس الأمن نوقش بشكل مطول هذا العام في الفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات، والذي لم يعتمد مجلس الأمن مشروع تقريره بعد لأن بعض الأعضاء لا يوافقون على أنه ينبغي على الأقل توضيح أنه لم يتحقق اتفاق فيما يتعلق بمشاركة غير أعضاء المجلس وممثلي المنظمات الدولية في المشاورات غير الرسمية.

لقد أكدنا في عدة مناسبات أن الأرجنتين تعترف بفائدة تلك المشاورات. ونعتقد أنها هامة ومتواترة إلى حد يكفي لتبرير وضع قواعد لإجرائاتها من أجل ضمان صحة أدائها.

أما الاجتماعات الرسمية المغلقة، مثل ذلك الاجتماع المزمع عقده الأسبوع القادم للاستماع إلى السيد جاك كلاين الممثل الخاص للأمين العام في البوسنة والهرسك، فيمكن أن تكون آلية صالحة لمشاركة البلدان غير الأعضاء في المجلس. وهناك آلية صالحة أخرى هي الاجتماعات الرسمية العلنية المزودة بمحاضر وبحضور وسائط الإعلام، مثل ذلك الاجتماع الذي استمعنا فيه إلى الرئيس شيلوبا رئيس زامبيا واستمع هو إلينا.

ونحن نؤكد من جديد عزوفنا عن استخدام أنماط أخرى من صيغ اتصال مجلس الأمن بممثلي الحكومات. وكما شرح السفير أريّا ممثل فنزويلا وعدة وفود، بما فيها وفد بلدي، في عدد من المناسبات، فإن "صيغة أريّا" ليست مناسبة لهذا الغرض. فتلك الصيغة آلية مبتكرة ومفيدة تتيح للمجلس إقامة اتصالات غير رسمية بحق وغير مسجلة في محاضر مع المنظمات والأفراد الذين قد تكون أنشطتهم هامة بالنسبة للمسائل المدرجة في جدول الأعمال. وحقيقة أنها قد استُخدمت للاستماع إلى وزراء خارجية أو غيرهم من وزراء الدول الأعضاء لا تعكس نيّة ولا روح الصيغة التي وضعها السفير أريّا، وهي تدل ضمناً على فشل المجلس في وضع آليات للحوار في إطار نظامه الداخلي.

والاجتماعات المفتوحة للبلدان الأعضاء الأخرى محفل آخر يمكن استخدامه للإحاطات المقدمة من الأمين العام، وممثليه، وغيرهم من كبار المسؤولين في الأمانة

ويستعرض طرق تحسين وثائقه وإجراءاته، بما في ذلك تقديم التقارير الخاصة التي دعت إليها الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. ونود أن نشجع المجلس على متابعة هذا المقرر الهام باتخاذ إجراءات محددة تضيق إلى شفافية أعمال المجلس. ونرى أن الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والانفتاح يجب أن تتابع على أساس مستدام. ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا الآليات التي أنشئت والممارسات التي اتبعت لتحقيق هذا الهدف. ونعتقد أن هذه الجهود ستزيد، ليس من كفاءة المجلس وفعاليته فحسب، بل ومن مصداقيته أيضا.

وإذ ننظر في تقرير المجلس، يود وفد بلادي أن يبدي بعض الملاحظات حول بضعة جوانب من عمل المجلس. إن العدد الكبير من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي عُقدت، والقرارات التي اتخذت، يدل على أن المجلس كان لديه جدول أعمال مثقل بالبنود، كما أنه مر بسنة حافلة بالأحداث. ومما يقلقنا بدرجة كبيرة أننا شهدنا تطورات في بعض مناطق العالم لم تختبر فعالية المجلس فحسب، بل ومصداقيته أيضا. ففي هذه التطورات جرى تهيمش المجلس ومنعه من الاضطلاع بدوره الصحيح في صون السلم والأمن الدوليين. كما أننا لاحظنا، مع عدم الارتياح، نمطا فريدا في إيجاد حل لأزمة بدأت تتكشف في البلقان، من خلال آلية منظمة إقليمية. ومع أننا نعلم تمام العلم قصص النجاح التي حققتها بعض المنظمات الإقليمية ودورها الذي يتزايد نشاطا في أعمال مجلس الأمن في السنوات العديدة الماضية، وبخاصة في مجال إنفاذ السلام، فإننا نرى أن المنظمات الإقليمية يجب أن تحصل على ولاية صريحة بالعمل، وألا تتخطى مجلس الأمن إذا كان للنظام المتعدد الأطراف لصون السلم والأمن الدوليين أن يظل فعالا. ويجب ألا يكون هناك أي تقويض للمسؤولية الأساسية للمجلس. ولا يمكن الدفاع قانونيا ولا سياسيا عن أي عمل يخالف ذلك، مهما كانت قوة مبرراته.

ونلاحظ مع التقدير أن المجلس كان مشغولا في مناقشات تتعلق بمواضيع خلاف حالات الأزمات، مثل الأطفال والصراع المسلح وحماية المدنيين في الصراع المسلح، وهلم جرا. والنظر في هذه المواضيع كجزء من أعمال المجلس اتجاه صحي يستحق دعمنا الكامل. ونأمل أن تزيد هذه المداولات المواضيعية من قدرة المجلس على معالجة الأسباب المعقدة للآزمات المدرجة على جدول أعماله. ويسرنا أن نرى أن هذه المداولات أصبحت

تحيط بالنظر في مختلف القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولهذا، فمما يثلج صدورنا أن نرى التحسينات التي أخذت تدخل تدريجيا طيلة السنوات القليلة الماضية على تقارير المجلس، بما فيها التقرير الحالي.

وإذ ننتقل إلى التقرير المطروح أمامنا، يسرنا أن نلاحظ أن هناك تديلا جديدا للتقرير يتضمن تقارير لجان الجزاءات. وهذه التغطية الأوسع لأعمال الأجهزة الفرعية للمجلس، خطوة نرحب بها. كما يسرنا بنفس القدر أن نلاحظ الإدراج المستمر للتقييمات الشهرية التي يعدها الرؤساء السابقون لمجلس الأمن. وما زلنا نرى أن هذه التقييمات تسهم في تفهّمنا بشكل أفضل للاعتبارات التي أخذت في الحسبان عند اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالعديد من القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس. ورغم أن هذه التقييمات طوعية في طبيعتها ولا تمثل بالضرورة آراء مجلس الأمن بصفة عامة، فإنها توفر تبصرا مفيدا وثمينا في المشاورات غير الرسمية التي ينظر فيها بصفة عامة في المقررات الهامة للمجلس، وبالتالي فإنها تكمل التقرير تكملة فعالة. ومما يزيد من أهمية هذه التقييمات أن البيانات الصحفية التي يصدرها الرئيس عقب مشاورات المجلس بكامل هيئته قد أدرجت في تقرير هذا العام. ونحن نوافق على الرأي القائل بضرورة أن تكون هذه التقييمات إجبارية. ونحث رؤساء المجلس على الاستمرار في هذه الممارسة الإيجابية ريثما يتسنى ذلك.

ولئن كنا نرى حتى الآن أن بعض جوانب التقرير ما زالت في حاجة إلى تحسين، فإننا نعتبر أن التحسينات التي أدخلت حتى الآن في شكل التقرير ومضمونه خطوات هامة صوب تحقيق المزيد من الشفافية في أعمال المجلس. فالانفتاح والشفافية لهما أهمية خاصة بالنسبة لجهاز، مثل مجلس الأمن، يتناول قضايا حيوية تمس السلم والأمن الدوليين. ونعتقد اعتقادا قويا أنه من حق المجتمع الدولي أن يحيط علما على نحو كاف، ومن خلال جميع الآليات الممكنة، بما يتخذه المجلس من إجراءات بإسمه.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر الإعراب عن وجهة نظرنا التي عرضناها في الدورة الماضية للجمعية العامة في إطار نفس البند، وهي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يرفع تقارير خاصة إلى الجمعية العامة بشأن قضايا هامة معينة. وقد أثلج صدورنا أن المجلس قرر أن يدرس

مؤخرا سمة هامة من جدول أعمال المجلس وأن الدول الأعضاء تشارك بنشاط فيها.

وأود بصفة خاصة أن أشير إلى المناقشة المتعلقة بتهديدات السلام والأمن بالأعمال الإرهابية الدولية. والأعمال الإرهابية بطبيعتها غير انتقائية، وتهدد طبقا لذلك بالخطر ليس فقط أرواح المستهدفين على الخصوص وإنما أيضا أرواح الأبرياء. وبهذا الشكل أصبحت هذه الأفعال الجبنة مصدرا جديدا لتهديدات السلام والأمن. وهكذا فإن اعتماد المجلس القرار ١١٨٩ (١٩٩٨) كان خطوة سليمة. ومن المشجّع أيضا أن المجلس يبيّن بهذا القرار أنه مصمم على إزالة الإرهاب الدولي. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن سوى من خلال التعاون بين الدول أن تكون هناك تدابير فعالة وعملية لمنع أعمال الإرهاب.

ونحن نقدر حقا قيمة المداولات المواضيعية نظرا لأنها تساهم في أعمال المجلس. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أنه ينبغي لهذه المداولات أن تسمح للمجلس بالانتقال إلى مجال القضايا أو الاهتمامات غير المتصورة له في الميثاق. وأحكام الميثاق في هذا الصدد واضحة بصورة سخية. فالمادة ٢٤ تضع على مجلس الأمن مسؤولية أساسية عن صون السلام والأمن وتنص على أن "يعمل مجلس الأمن وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها". ونأمل أن يحجم المجلس، في أداء واجباته الأساسية، عن توسيع ولايته إلى ما يتجاوز ما هو محدد في الميثاق وأن يواصل التركيز أساسا على صون السلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، نشعر أنه ينبغي للتدابير التي يعتمد عليها مجلس الأمن، لا سيما تلك المؤدية إلى استخدام القوة أو العناصر العسكرية، أن تتفق مع مبادئ القانون الدولي وتضع في الاعتبار مبدأ احترام السيادة. ومن المهم أيضا بصورة حيوية ألا تكون التدابير ذات العنصر العسكري وسيلة مريحة للتدخل في الشؤون التي تقع بصورة خالصة ضمن الاختصاص المحلي للدول.

لقد اتخذت الجمعية العامة خطوات شتى لتعزيز صلتها بمجلس الأمن. وأشير بصفة خاصة إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٧ و ٢٦٤/٤٨، وأخيرا وليس أقلها، القرار ١٩٣/٥١. ومن الناحية الأخرى، اتخذ مجلس الأمن، استجابة لذلك، كثيرا من التدابير الجديرة بالاهتمام. ونتيجة لذلك، فإن عملية التفاعل بين الجهازين بقصد

تحسين أداء الأمم المتحدة أدت إلى تجميع الزخم، على النحو الذي يشهد به الشكل المحسّن لتقارير المجلس ومحتوياتها والتقديم الآن لها إلى الجمعية العامة. ونرى أن من الأهمية بمكان الحيلولة دون فقدان هذا الزخم. ونأمل أن نحصل من خلال هذه الجهود من الجهازين، على مجلس أكثر شفافية وصراحة ومسؤولية أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة التي يعمل نيابة عنهم.

السيد فرانسيس (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يسعدني بصفة خاصة أن أخاطب الجمعية هذا المساء أثناء رئاستكم.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهني الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير سيرغي لافروف، رئيس مجلس الأمن في هذا الشهر، على تقديمه الواضح والدقيق والمفصّل للتقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة. كما أود أن أحيي الأمانة العامة وموظفيها على العمل الممتاز في إعداد الوثائق. وزيادة على ذلك يقدر وفدي تقديرا عميقا المساعي التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن، جميعهم، لصالح السلام والأمن الدوليين، ولكن من المناسب بصورة خاصة أن أعرب اليوم عن المشاعر المخلصة بالتقدير وأطيب الأمانى للأعضاء المنتخبين مجددا للسنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وإيطاليا واثقة بأن أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي سوف تسهم، بطاقة جديدة وإبداع متزايد وتمثيل أفضل، في جهاز الأمم المتحدة السامي، وهو جهاز يستمد عظيم الفائدة من التناوب المتكرر والمنتظم لأعضائه.

لقد أكدت إيطاليا بصورة متكررة على أن مناقشة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن ضرورية لضمان التنسيق الفعّال والتفاعل بين المجلس والجمعية، طبقا لأحكام المادة ١٥ من الميثاق. ولتحقيق ذلك ينبغي للتقرير أن يوفر صورة تحليلية وكاملة وواقعية للأعمال التي أنجزها المجلس بالفعل. وبالرغم من أن الكثير على غرار ذلك قد تحقق في السنوات الأخيرة فإن المتبقي الذي يتعيّن إنجازه مازال كثيرا.

في هذه المناسبة ذاتها في العام الماضي، امتدحت إيطاليا التغييرات في شكل التقرير، وعلى سبيل المثال إدراج جزء خامس مكرس للأجهزة الفرعية لمجلس الأمن مثل لجان الجزاءات ومحكمتي يوغوسلافيا السابقة

"يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

والدول الأعضاء، من خلال الموافقة على الميثاق وأحكامه، لم تتنازل عن دورها في مجال التصدي إلى مسائل الأمن العالمي. إنها ببساطة أسندت، لأسباب متعلقة بتيسير العمل والسرعة، إلى المجلس بمهمة أساسية تتصل بالتحقق من التهديدات الناشئة واتخاذ إجراءات لكبحها على الفور، مع العمل دائماً نيابة عن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن ثم، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن بصفة عامة أن ينعقد في جلسات رسمية مفتوحة. وفضلاً عن ذلك، يمكن من حيث المبدأ، الإدلاء بالإحاطات الإعلامية وبتقارير الأمين العام وغيرهم من كبار ممثلي الأمانة العامة، في اجتماعات مفتوحة لكل الدول الأعضاء. وبينما نشيد بأن عدد الاجتماعات الرسمية خلال السنة قيد الاستعراض قد زاد عما كان عليه في الـ ١٢ شهراً السابقة لها. بيد أننا ما زلنا نحتاج إلى اتخاذ تدابير لكي نكفل ألا تتركس هذه الاجتماعات لطقوس اعتماد الوثائق أو لمناقشة مسائل هامة ولكنها أقل إلحاحاً. ولا يعلم أكثر من ١٧٠ بلداً بمناقشات مجلس الأمن إلا بعد اتمامها، ومن البديهي أنها لا تعلم بها حينئذٍ إلا بشكل متقطع وغير كامل من خلال الأنباء الصادرة عن مصدر ثانٍ أو ثالث للأنباء والتي تنتقل من بعثة إلى بعثة.

إن السلم والأمن الدوليين مصلحة مشتركة لا تستأثر بها دولة عضو واحدة ولا حتى الذين يجلسون في مجلس الأمن. ويجب أن يخضع أعضاء مجلس الأمن الدائمون وغير الدائمين للمساءلة عن المواقف التي يتخذونها بشأن القضايا الهامة التي لهم ولاية النظر فيها. وستتاح هذه المسألة بشكل أفضل من خلال شكل للتقرير أكثر تحليلاً وشمولاً يسمح بأمور شتى، من بينها اصطلاح الدول الأعضاء بتقييم حقيقي لما إذا كانت عملية صنع القرار في المجلس تعبر حقاً عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ويشمل تقرير مجلس الأمن الفترة من حزيران/يونيه عام ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩، وهي فترة من الزمن

ورواندا. وسأقصر في واجبي إن لم أعرب من جديد هذه السنة عن تقديرنا للمجموعة الممتازة من الوثائق التي يجب أن نعترف بأنها تحسّنت بإرفاق التقارير السنوية للجان الجزاءات. ومن المشجع رؤية أن المجلس جعلها ممارسة موحدة تقريباً لتوزيع وثيقة عن أعمال المجلس في نهاية كل رئاسة، بالاستثناء الملحوظ لشهر أيار/مايو ١٩٩٩ الخطير. بيد أننا نود أن يتضمن التقرير، بدلاً من قائمة وصفية بالمقررات والبيانات والقرارات، مزيداً من التحليل المتعمق والتقييم الحقيقي للقضايا الواقعة في نطاق أنشطة المجلس.

وعلى سبيل المثال سبق أن اقترحنا في العام الماضي أن يتحسن التقرير بتوفر معلومات أكثر تفصيلاً عن الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. وإجمالاً وبالرغم من أن التقرير يستحق ثناءنا كأداة مرجعية مفيدة، وذات قيمة بالتأكيد لأعمال بعثاتنا، فمن الأصعب جداً تأكيد أنه يزود الجمعية العامة بألية شاملة لتقييم أعمال مجلس الأمن.

ولجعل مثل هذا التقييم ممكناً، لن نحتاج الجمعية العامة فقط إلى نسخ لمقررات المجلس وقراراته، وإنما أيضاً إلى إشارات للموضوع فيما يتعلق بالإجراءات التي أدت إلى اعتمادها. وينبغي للتقرير أن يلخص مداولات المجلس بشأن مناطق الأزمات، والتوترات الإقليمية، وحالات الطوارئ الإنسانية والمواضيع الأخرى الحاسمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الأمن الإنساني وكذلك الاستقرار الإقليمي والعالمي، وينبغي تزويدنا ليس فقط بنص القرارات المعتمدة، وإنما أيضاً بالمعلومات ذات الصلة المتعلقة بعملية صنع القرار التي أدت إلى اعتمادها أو التي ربما تكون قد منعت من اعتماد قرارات أخرى، والجميع يعلمون ماذا يتم في مجلس الأمن، ولكننا لا نعلم دائماً ما الذي لم يقر به المجلس. وبدون هذا النوع من المعلومات لا توجد لدينا طريقة لمعرفة ما إذا كان المجلس قد كرس إمكاناته الكاملة أو كافح ببساطة لاحتواء الانقسامات في داخله.

ولدى مناقشة التقرير لا يمكننا تجنب تركيز انتباهنا مرة أخرى على قضية الشفافية وأساليب العمل في مجلس الأمن.

تؤكد المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي:

حتى أقوى الدول بنظام من القواعد [قواعد السلوك]  
والمبادئ [سياسيا إن لم يكن قانونيا]". (A/54/PV.8)

وتظل إيطاليا ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن بالاستناد  
إلى تجارب السنوات الأخيرة التي أوضحت أن قدرة  
المجلس على التصدي للآزمات الدولية على الفور وبشكل  
فعال إنما يتحكم فيها حقيقة حق النقض أو مجرد  
التهديد باستخدامه.

إننا جميعا نسلّم بأن المنظمة إذا أرادت أن تواجه  
التحديات الجديدة والكثيرة المتصلة بمسؤوليتها  
المؤسسية، فعليها أن تكيّف نفسها. وفي هذا السياق،  
يشكّل إصلاح مجلس الأمن عنصرا حاسما. وينبغي أن  
يصبح المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية. وينبغي  
لكل المجموعات الإقليمية وأعضائها أن يشعروا بأن  
تشكيلة مجلس الأمن وأنشطته تعبر عن اهتماماتهم  
بشكل كاف. ولا حاجة للتأكيد على أهمية أن تتوصل كل  
دولة عضو إلى ائتناع حقيقي بأن المجلس يخضع  
للمساءلة ويستجيب بفعالية؛ فهذه هي الوسيلة الأساسية  
التي تضمن أن الأمم المتحدة لديها الطرق والوسائل  
والإرادة السياسية لتحقيق الهدف السامي، هدف الحفاظ  
على السلم والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

تميّزت بالعديد من الآزمات التي رأى المجتمع الدولي أن  
من واجبه الاستجابة إليها. واسمحوا لي أن أذكر  
أنه رغم أن من الضروري التطرق إلى كل  
التهديدات للسلم والأمن الدوليين، أينما تنشأ،  
بشكل منصف وعلى أحسن وجه يمكن أن يضطلع  
به مجلس الأمن، فإن المحك الذي سيعطي في  
نهاية الأمر مؤشرا على فعالية الأمم المتحدة إنما هو  
أفريقيا والآزمات الإقليمية المختلفة التي  
تشهدها تلك القارة. ونؤمن إيماننا راسخا بأن مجلس  
الأمن، بقدر ما يتعلق الأمر بأفريقيا، يجب أن  
يستخدم بشكل متزايد الفطنة السياسية والحزم  
في المجال التنفيذي. وينبغي أن تهدينا تجربة  
الماضي إلى مستقبل أفضل.

ومما لاحظناه في الشهور الماضية أن أحداث  
كوسوفو أوضحت افتقارا إلى الوحدة في الرأي بين  
أعضاء المجلس وهو ما حال دون اضطلاع  
الأمم المتحدة بدور هام في أزمة إنسانية منذ  
بدايتها. وكما قال وزير الخارجية، لامبرتو ديني،  
في البيان الذي أدلى به في الدورة الرابعة والخمسين  
للجمعية العامة:

"المآزق والشلل الناجم عن حقوق النقض  
المتضاربة يجب العمل على تفاديها من خلال ربط